إمكانات وتحديات تمويل المصارف الإسلامية للشركات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال في البيئة الليبية:

استكشاف التحديات وإمكانيات التفعيل.

The Potential and Challenges of Islamic Bank Financing for Start-ups through Business Incubators in the Libyan Environment:

An Exploration of Challenges and Implementation Prospects.

✍اسم ولقب المؤلف: وليد الصغير محمد عبد الجليل.

الدرجة العلمية والوظيفة: ماجستير تمويل ومصارف- الأكاديمية الليبية جنزور- طرابلس.

البريد الإلكتروني: *waled.abduljalil@hotmail.com*

ORCID: 0009-0002-0531-7974

الملخص باللغة العربية:

برزت هذه الدراسة انطلاقًا من المعاناة التي يواجهها قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في ليبيا، والمتمثلة في صعوبة الحصول على التمويل المصرفي الإسلامي التقليدي بسبب طبيعة هذه الشركات عالية المخاطر، وافتقارها إلى الضمانات الملموسة والسجلات المالية. وعليه، سعت الورقة إلى تحقيق هدف رئيسي هو تصميم نموذج تمويلي تنموي مبتكر يمكن المصارف الإسلامية من لعب دور محوري في دعم ريادة الأعمال. واعتمد البحث على منهجية متعددة الجوانب، جمعت بين المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري والواقع الحالي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي لبناء النموذج المقترح، بالإضافة إلى التحليل النوعي لبيانات المقابلات المعمقة مع المختصين.

وكشفت النتائج عن محدودية الدور الحالي للمصارف الإسلامية في ليبيا في هذا المجال، مع وجود إمكانيات كبيرة لتطبيق النموذج المقترح رغم التحديات التشريعية والمؤسسية والشرعية. وتمحور النموذج المبتكر حول دمج المصارف الإسلامية مع حاضنات الأعمال، مدعومًا بإنشاء هيئة تنسيق وطنية وهيئة لضمان التمويلات. في هذا النموذج، يتحول المصرف من ممول تقليدي إلى "مطور للفرص الاستثمارية" حيث يعد دراسة الجدوى ويعلن عن الفرص الجاهزة للمنفذين المؤهلين، مما يقلل المخاطر ويرفع معدلات النجاح. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: وضع إطار قانوني داعم، وإعادة هندسة المنتجات التمويلية، وتبني نموذج الشراكة الاستراتيجية مع الحاضنات، والاستثمار في بناء القدرات البشرية، لضمان نجاح وتفعيل هذا النموذج وتحقيق أثره التنموي المنشود.

الكلمات المفتاحية: نموذج تمويلي - التنمية المستدامة - المشروعات الصغيرة والمتوسطة - ضمان التمويلات - هيئة التنسيق الوطني.

Research summary:

This study emerged from the critical challenges faced by the entrepreneurial sector and start-ups in Libya, particularly their difficulty in accessing traditional Islamic bank financing due to their high-risk nature, lack of tangible collateral, and absence of financial records. Consequently, the research aimed to achieve a primary objective: designing an innovative developmental financing model to enable Islamic banks to play a pivotal role in supporting entrepreneurship. The study adopted a multi-faceted methodology, combining a descriptive-analytical approach to review the theoretical framework and current reality, a deductive-inductive approach to construct the proposed model, and qualitative analysis of data from in-depth interviews with specialists. The findings revealed the limited current role of Islamic banks in Libya in this domain, while also highlighting significant potential for implementing the proposed model, despite existing legislative, institutional, and Sharia-related challenges. The innovative model

revolves around integrating Islamic banks with business incubators, supported by the establishment of a national coordination body and a financing guarantee entity. In this model, the bank transitions from a traditional financier to a "developer of investment opportunities," preparing feasibility studies and announcing ready-made opportunities to qualified implementers, thereby mitigating risks and increasing success rates. The study concluded with a set of recommendations, most notably: establishing a supportive legal framework, restructuring financing products based on partnership, adopting a strategic partnership model with incubators, and investing in human capacity building to ensure the successful implementation and developmental impact of this model.

Keywords :

Financing Model-Sustainable Development-Small and Medium-sized Enterprises (SMEs)- Financing Guarantees- National Coordination Authority.

المقدمة:

يعتبر قطاع ريادة الأعمال قاطرة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، فهو يَسهم في خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وتحفيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية. وفي سياق الدول النامية، وخاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية مثل ليبيا، تكتسب ريادة الأعمال أهمية مضاعفة كرسيلة للتّعافي الاقتصادي وبناء مستقبل مستدام. ومع ذلك، تواجه المشاريع الناشئة ورواد الأعمال في هذه البيئات تحديات كثيرة، أبرزها محدودية الوصول إلى التمويل المناسب، ونقص الدعم الفني والإرشادي، ناهيك عن بيئة الأعمال غير المستقرة.

وتتمتع المصارف الإسلامية بخصوصية فريدة تتمثل بضرورة التزامها بمبادئ شرعية ضابطة تحرم الربا وتدعو إلى المشاركة في المخاطرة والتنمية الاقتصادية الحقيقية. هذا التوجه يجعلها شريكًا طبيعيًا في دعم المشاريع الريادية، خاصة وأن صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والإستصناع والسلم، يمكن تكييفها لتلبية احتياجات هذه المشاريع. في ليبيا، حيث يشكل القطاع

المصرفي الإسلامي جزءًا اساسيًا من المشهد المالي، تبرز فرصة كبيرة لهذه المصارف لتتجاوز دورها التقليدي كمؤسسات تمويلية بحتة، لتنتقل إلى نموذج تمويلي تنموي أكثر شمولية يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

تسعى هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج تمويلي تنموي مبتكر يستند إلى فكرة دمج المصارف الإسلامية مع حاضنات الأعمال، بحيث يهدف هذا النموذج إلى سد الفجوة بين توفر التمويل الإسلامي والحاجة الملحة لدعم ريادة الأعمال، وذلك عبر اختيار المصرف الإسلامي لمشاريع بعد تقييم جدواها، ثم تمويلها وتقديم المتابعة والإرشاد بعد التمويل.

إن استكشاف تحديات تطبيق هذا النموذج وإمكانيات تفعيله في البيئة الليبية يُعد أمرًا بالغ الأهمية لفرص نجاحه واستدامته، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة..

المشكلة البحثية

تبلورت مشكلة هذه الدراسة انطلاقا من الصعوبات التمويلية التي يعاني منها قطاع ريادة الاعمال والشركات الناشئة في ليبيا، آخذين في الاعتبار الخصوصية التي تتسم بها هذه الشركات من كونها صغيرة او متناهية في الصغر أيضا ما يكتنفها من ارتفاع لمعدل المخاطر وعدم وجود بيانات مالية عن ادائها المالي والى عدم وجدود أصول ملموسة لديها يمكن تقديمها كضمان للمصارف كون اعتمادها على راس مال فكري متمثل في فكرة باحثة عن التمويل، عموما كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من مسألة حصول هذه الشركات على التمويل المصرفي امر بالغ الصعوبة الامر الذي استدع البحث عن طرق تمويلية بديلة ومستحدثة في بيئة الاعمال الليبية لتمويل هذه الشركات الناشئة الواعدة.

ومن هنا برزت قضية إمكانية توفير طريقة تمويلية مستحدثة في ليبيا تقوم على فكرة تبني المصارف الإسلامية لنموذج تمويلي تنموي مبتكر لدعم ريادة الأعمال، يعتمد على دمج حاضنات الأعمال مع عملياتها التمويلية وبدعم ورعاية حكومية، بالشكل الذي يعمل على سد الجوة التمويلية المهمة التي يعاني منها قطاع ريادة الاعمال في ليبيا. وذلك عبر طرح نموذج تمويلي مبتكر قائم على الربط

بين المصارف الإسلامية وحاضنات الاعمال في ظل انشاء صندوقٍ لضمان التمويلات يخضع لإشراف ورقابة هيئة مستحدثة تحت مسمى" هيئة التنسيق الوطني" على ان تكون المصارف الإسلامية هي من يطرح الأفكار الاستثمارية ومن ثم اختيار فرق العمل المؤهلة والقادرة والجديرة بمنح التمويلات ومن ثم القيام بالتأهيل من خلال حاضنات الأعمال الشريكة، والتأكد من جدوى المشاريع المطروحة، ثم تمويلها من قبل المصارف الإسلامية وتقديم المتابعة والإرشاد لها أثناء وبعد عمليّة التمويل. إن استكشاف تحديات تطبيق هذا النموذج وإمكانيات تفعيله في بيئة الأعمال الليبية يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان نجاحه واستدامته.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما هو الدور الحالي للمصارف الإسلامية في ليبيا من حيث دعم قطاع ريادة الأعمال؟
- ما مدى إمكانية تفعيل هذا النموذج المقترح في البيئة الليبية، وما هي العوامل التمكينية والفرص الداعمة لنجاحه؟
- ما هي التحديات المتوقع أن تواجه تطبيق هذا النموذج المقترح في بيئة الاعمال الليبية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الهدف الرئيسي: تقديم نموذج تمويلي تنموي مبتكر يُمكّن المصارف الإسلامية في ليبيا من الاضطلاع بدور محوري في دعم ريادة الأعمال من خلال تبني حاضنات أعمال داخلية أو عبر شراكات مع حاضنات اعمال قائمة.
- الأهداف الفرعية:
- الوقوف على الدور الحالي للمصارف الإسلامية الليبية فيما يتعلّق بدعم قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة.

- تصميم إطار عمل لنموذج تمويلي مقترح يجمع بين المصارف الاسلامية وحاضنات الأعمال والدعم الحكومي.
- تحديد وفحص التحديات ومتطلبات التفعيل التشريعية والتنظيمية، والمؤسسية، والبشرية، والبيئية التي قد تواجه تطبيق النموذج المقترح في ليبيا.
- استكشاف إمكانيات تفعيل النموذج المقترح، وتحديد العوامل التمكينية اللازمة لنجاحه واستدامته.
- تقديم توصيات عملية للجهات ذات العلاقة لتيسير تبني وتفعيل هذا النموذج التمويلي المقترح.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

- الأهمية العلمية: يسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية في مجال التمويل الإسلامي وريادة الأعمال، من خلال تقديم نموذج جديد يدمج بين مبادئ التمويل الإسلامي وآليات دعم الابتكار وريادة الأعمال. كما أنه يقدّم رؤية لدراسات مستقبلية حول دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.
- الأهمية العمليّة: يقدم هذا البحث نموذجًا تمويليا تنمويا عمليا ومبتكرا يمكن للمصارف الإسلامية في بيئة الأعمال الليبية من تبنيه لتوسيع نطاق خدماتها ودعمها لقطاع ريادة الأعمال، ما يعزز من دورها التنموي في الاقتصاد الليبي. ويوفر إطارا إرشاديا للجهات التنظيمية لوضع السياسات والإجراءات اللازمة بالخصوص.
- كما يساعد تطبيق هذا النموذج التمويلي المقترح في التغلب على أحد أهم التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في ليبيا، وهو تحدي التمويل والدعم الفني اللازم للتأسيس. مما سيؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز الابتكار والتنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة في بيئة الأعمال الليبية.

منهجية البحث

سيعتمد الباحث على منهجية متعددة الأساليب لضمان الشمولية وعمق التحليل، وذلك على النحو التالي:

- المنهج الوصفي التحليلي: سيتم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل الإطار النظري للتمويل الإسلامي، ودور حاضنات الأعمال، واستعراض الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع. كما سيستخدم لوصف وتحليل الواقع الحالي للمصارف الإسلامية في ليبيا ودورها في دعم ريادة الأعمال، وكذلك البيئة التشريعية والتنظيمية.
- المنهج الاستقرائي، الاستنباطي: سيتم استخدام هذه المناهج لبناء النموذج التمويلي التنموي المقترح، وذلك بالاستفادة من المبادئ النظرية والمعرفة المكتسبة من الدراسات السابقة والممارسات الدولية بالخصوص.
- المنهج الاستقرائي -التحليلي النوعي: سيتم استخدام هذا المنهج لجمع البيانات من الواقع الليبي من خلال (المقابلات الشخصية المعمقة) وتحليلها لاستخلاص النتائج وتعميمها، وتحديد التحديات ومتطلبات وإمكانيات التفعيل.

ما يميز هذه الدراسة:

هناك فجوات بحثية واضحة تسعى هذه الدراسة إلى سدها:

***نقص النماذج المتكاملة في البيئة الليبية:** بينما تناولت بعض الدراسات السابقة التمويل الإسلامي أو ريادة الأعمال أو حاضنات الأعمال بشكل منفصل في بيئة الأعمال الليبية، فلا توجد دراسات متعمقة تقدم نموذجاً متكاملاً ومبتكراً يدمج هذه المحاور الثلاثة معاً بشكل منهجي ومفصل، مع التركيز على آليات التطبيق والتحديات المحتملة في البيئة الليبية. وحسب علم الباحث معظم الدراسات السابقة في السياق الليبي كانت استكشافية أو وصفية للتحديات العامة، ولم تنتقل إلى اقتراح حلول أو نماذج تطبيقية.

***ندرة الدراسات التطبيقية للمصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال في البيئة الليبية:** الدراسات العالمية والإقليمية بدأت في استكشاف العلاقة بين التمويل

الإسلامي والحاضنات، لكن تطبيق هذه النماذج على أرض الواقع في بيئة مثل ليبيا، التي تتسم بخصوصيات اقتصادية وسياسية فريدة، لم يُحظَ بالاهتمام الكافي. تُركز معظم الدراسات الأجنبية على دول ذات بيئات تنظيمية واقتصادية أكثر استقراراً. هذه الدراسة ستملأ فجوة بحثية تتمثل فهم قابلية تطبيق هذه النماذج في بيئة مضطربة.

***التركيز على التحديات بدلاً من إمكانيات التفعيل:** العديد من الدراسات السابقة ركزت على تحديد التحديات التي تواجه ريادة الأعمال أو التمويل في ليبيا. هذه الدراسة ستتجاوز ذلك لتقدم ليس فقط تحليلاً معمقاً للتحديات، بل أيضاً استكشافاً تفصيلياً لـ **إمكانيات تفعيل** نموذج تمويلي مقترح، وتحديد العوامل التمكينية التي يمكن أن تدفع نحو نجاحه واستدامته. هذا التحول من التركيز على المشكلة إلى التركيز على الحلول يعدّ قيمة بحثية مضافة.

***غياب الإطار المفاهيمي المتكامل للمتابعة والإرشاد بعد التمويل:** على الرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى أهمية المتابعة، إلا أنها لم تقدم إطاراً مفاهيمياً واضحاً لكيفية دمج المتابعة والإرشاد كجزء لا يتجزأ من العملية التمويلية للمصارف الإسلامية. هذه الدراسة ستعمل على التركيز على هذا الجانب لضمان استدامة المشاريع الممولة.

بناءً على هذه الفجوات، ستسعى هذه الدراسة إلى تقديم إسهام أصيل من خلال تطوير نموذج تمويلي تنموي مبتكر، يتجاوز التحديات القائمة في بيئة الأعمال الليبية، ويقدم رؤية واضحة لتمكين المصارف الإسلامية من دعم ريادة الأعمال والمساهمة في توطين الصناعة بفاعلية، مع التركيز على التحديات المتوقعة والإمكانات المتوفرة والآثار التنموية المرجوّة.

أدوات جمع البيانات:

*مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة: لجمع المعلومات حول التمويل الإسلامي، حاضنات الأعمال، ريادة الأعمال، والنماذج التمويلية المطبقة او الموصي بها.

*المقابلات الشخصية المعمّقة: سيتم إجراء مقابلات معمقة مع عدد من الخبراء في القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا (مدراء إدارات التمويل، إدارات المخاطر، إدارات

تطـوير الأعمـال)، ومسـؤولين في مصـرف ليبيـا المركـزي، ورواد أعمـال، ومسـؤولين في حاضـنات الأعمـال (إن وجـدت)، وأكـاديميين متخصصـين في التمويـل الإسـلامي وريـادة الأعمـال. وسـتركز المقـابلات علـى فهـم التحـديات القائمـة، الفـرص المتاحـة، والآراء حول النموذج التمويلي المقترح.

الدراسات السابقة:

سعت دراسة Korityak and Fichtel (2012) إلى تحديد العوامل التي تؤثر على قرارات التمويل للشركات الناشئة وذلك بالتطبيق على مجموعة من حاضنات الأعمال وقد تناولت تفاعل الشركات الناشئة مع حاضنات الأعمال والمستثمرين، وتوصلت إلى أن الشركات الناشئة تستخدم بالدرجة الأولى التمويل الداخلي وإن قلت التمويل كانت هي السبب الرئيسي وراء هذا القرار، وأن القروض المصرفية ليست بديلا قابلا للتطبيق للشركات الناشئة بسبب الضمانات المطلوبة من قبل المصارف المُموّلة.

وفي البيئة الأردنية فقد هدفت دراسة بعاره عبد السلام. (2015) الى معرفة دور المصارف الإسلامية في تمويل الشركات الناشئة كذلك التعرف على المعوقات التي تواجه هذه المصارف في تمويل تلك الشركات في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الصعوبات والمعوقات تحد من تمويل المصارف الإسلامية للشركات الناشئة تعود إلى المصارف نفسها وتوصلت أيضاً إلى أن المشكلات الإدارية والتسويقية التي تواجه الشركات الناشئة تشكل معوقات أمام المصارف الإسلامية في تمويل تلك الشركات.

اما دراسة علا السيد. (2018) فقد ركزت هذه الدراسة على التمويل المصرفي كأحد المصادر التمويلية لقطاع ريادة الاعمال والشركات الناشئة ، وانتهت الدراسة لتحديد العقبات التمويلية المختلفة حيث بينت ان معظم المصارف تفضل إقراض الشركات الكبيرة، والتي تتسم بالشفافية مع توفر بيانات كافية عنها من القوائم وأوضحت ان هذا سبب مهم لإيجاد أدوات تمويلية بديلة من خلال المصارف الإسلامية، وركزت على ابراز الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به هذه المصارف لسد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الشركات الناشئة.

اما في البيئة الليبية فقد جاءت دراسة الصويعي، خليفة 2018 لتهدف إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا وتوضيح دورها في دعم وتطوير الشركات الناشئة.

ولقد وجدت الدراسة أنه بالرغم من محدودية عدد حاضنات الأعمال في ليبيا والتي تعود ملكيتها جميعاً للدولة، إلا إنها تقوم بدور هام في دعم وتمويل المبادرين إلا إن ضعف البيئة القانونية الداعمة والميسرة لنشاط الابتكار والاختراع، وعدم وجود صندوق لتمويل الشركات الناشئة يعتبران من أهم الصعوبات التي واجهت عمل الشركات الناشئة وعمل حاضنات الاعمال لذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة عمل الدولة على التوسع في إنشاء حاضنات الاعمال بأنواعها المختلفة ونشر ثقافة الريادة والعمل على إنشاء صناديق خاصة لتمويل الشركات الناشئة ، وذلك لزيادة فرص وتنوع مصادر الدعم أمام رواد الأعمال، كما أوصت بضرورة العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل أنشاء وعمل حاضنات الأعمال و الشركات الناشئة.

أمّا دراسة العماري (2019) فقد هدفت إلى التعرف على مقومات نجاح الشركات الناشئة ونموها، وبيان المعوقات التي تواجهها وتحد من تطورها، وناقشت مفهوما وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتطبيق على الشركات الناشئة الواقعة بمدينة سرت الليبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنه من أهم مقومات نجاح الشركات الناشئة هي تنمية وتطوير الشركات إداريا وفنيا، وان من أهم المعوقات أماها هو عدم القدرة على توفير رأس المال والمعلومات المناسبة. وأوصت الدراسة على حث الحكومة في زيادة دعمها وتشجيعها للمستثمرين، ووضع قوانين واضحة لحمايتهم، ووضع برامج تمويلية لتمويل شركاتهم الناشئة، وإنشاء حاضنات أعمال تابعة للدولة.

وخلصت دراسة البراني والوريدي (2019) إلى أن تمويل الشركات الناشئة في بيئة الاعمال الليبية يواجه معوقات اقتصادية وسياسية أبرزها غياب السياسات الداعمة، والوضع الأمني غير المستقر، وضعف دور المصارف والتشريعات، إضافة إلى معوقات مالية مثل ضعف الضمانات، تأخر السداد، وغياب السجلات المحاسبية، وسوء استخدام التمويل، فضلاً عن مشكلات إدارية مرتبطة بضعف الخبرة والجدوى الاقتصادية. وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة داعمة للشركات الناشئة، والعمل على سنّ تشريعات ميسرة، ونشر الوعي بأهميتها مع إلزامها باعتماد نظم محاسبية حديثة.

وتوصلت دراسة خلف الله وآخرون (2019) إلى أن الشركات الناشئة تمثل ركنا مهما للاقتصاد الليبي من خلال توفير الوظائف وتقليل البطالة وتنويع مصادر الدخل، وتلعب

الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار دوراً مهماً في دعم هذه الشركات عبر توفير بيئة عمل مناسبة وتشجيع الاستثمارات وربطها بالسوق. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في إنشاء الحاضنات، وتكثيف برامج التوعية والتدريب لأصحاب هذه الشركات، وتحفيز الاستثمار فيها، إضافة إلى تطوير التشريعات بما يسهم في تسهيل عملها وتعزيز دورها في التنمية. وأن تعمل الدولة على إنشاء الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار بأنواعها المختلفة حيث أوضحت الدراسة قلة عدد الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في اغلب المدن الليبية. كما أوصت الدراسة بتفعيل دور الحاضنات ومراكز الريادة والابتكار في عملية التنمية من خلال العمل على سن وتعديل القوانين والتشريعات التي تسهل إنشاء وعمل الحاضنات ومراكز الريادة، والابتكار.

اما دراسة، بلعايش ميادة، طويل ياسمينة. (2020). فجاءت لتدرس آليات التمويل في المصارف الإسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل الشركات الناشئة. قد بينت هذه الدراسة انه يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دورا مهما في تمويلها بصيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما أسهم في إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة جديدة، كما بينت هذه الدراسة انه لتعظيم الاستفادة من صيغ تمويل المصارف الإسلامية في تنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية، فإن الأمر يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل لتنمية هذه المؤسسات، وتخفيض كلفة أداء الأعمال، وتسهيل الإجراءات، واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية.

وفي بيئة الأعمال العراقية جاءت دراسة مجيد، الحيالي (2020) لتناقش قضية كون هنالك دمج المصارف وحاضنات الأعمال لتمويل الشركات الناشئة. وأوصت هذه الدراسة بان يصدر المصرف المركزي او وزارة المالية تشريع يساعد على امكانية كون المصارف التجارية كحاضنات اعمال متخصصة تقوم بتمويل هذه الشركات على ان يساهم المصرف المركزي بنسبة محددة من سيولتها لتوفير الموارد المالية لهذه الحاضنة على ان تخصص هذه الاموال لتمويل الشركات التي تحتاج سواء اكان تمويل قصير او طويل الاجل. كما أوصت الدراسة بضرورة توافر جهة ضامنة لهذا النوع من التمويل مثل الجهات الحكومية التابعة لوزارة المالية او المصرف المركزي.

دراسة لخديمي عبد الحميد ، بن نافلة نصيرة (2021) هدفت إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للشركات الناشئة وأهم المشاكل والعوائق التي تعيق قيامها واستدامتها بالإضافة إلى تناول التمويل الإسلامي كبديل لتغطية فجوة التمويل التقليدي لهذه الشركات في ظل تنوع صيغ التمويل الإسلامي ، ومن أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج هي أن الاهتمام بهذه الشركات يسهم بدرجة كبيرة في الحد من البطالة وأن المصارف الإسلامية تعتمد على صيغة التمويل بالمرابحة والتي تعتبر من أهم الصيغ التمويلية المستخدمة لديها.

اما دراسة المبروك، أبو منجل (2021) فقد هدفت الدراسة إلى قياس تأثير ثقافة المجتمع من خلال اصحاب الشركات الناشئة في الوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا ، وأظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لثقافة المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا، وأوصت الدراسة بأهمية العمل على تعزيز سياسة التمويل الإسلامي، والعمل على تعديل القوانين ، والعمل على إقامة المؤتمرات والندوات ذات العلاقة .

وهدفت دراسة بن سالم سعدية، بوحرب حكيم. (2021) إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تمويل الشركات الناشئة من خلال المصارف الإسلامية، وتبيان الأساليب الواجب إتباعها للتقليل من هذه التحديات. واوضحت الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم هي التي تستفيد من التمويل المصرفي الإسلامي بشكل أكبر. كما بينت هذه الدراسة استحواذ صيغة المرابحة على مجمل الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية للشركات الناشئة، كما أن الفجوة التمويلية التي تعاني منها الشركات الناشئة هي الأكبر في المنطقة العربية، بالرغم من سيطرة هذه المنطقة على النسبة الأكبر من المصارف الإسلامية.

وفيما يتعلق ببيئة الأعمال الجزائرية فجاءت دراسة بن شلاط مصطفى (2023) لتتناول دراسة تقييمية لحاضنات الاعمال ولصيغ التمويل المتاحة للشركات الناشئة. وهدفت إلى إبراز دور بعض المؤسسات في تمويل ومتابعة الشركات الناشئة في الجزائر كالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر، وصندوق تمويل الشركات الناشئة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تشكل البديل الحقيقي والعملي لنظام التمويل التقليدي خاصة في تمويل الشركات الناشئة. ومن ضمن أوصت به هذه الدراسة دعم إنشاء حاضنات الأعمال وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم الشركات الناشئة.

وفي بيئة الأعمال القطرية هدفت دراسة الغريبي خالد (2025) إلى تحليل دور المصارف الإسلامية في تمويل الشركات الناشئة، وذلك من خلال دراسة واقع التمويل الإسلامي، والتحديات التي تواجهه، ومدى فاعليته في دعم نمو واستدامة هذه الشركات، وقد خلصت إلى أن المصارف الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في تمويل الشركات الناشئة ، ولكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بنقص الابتكار في أدوات التمويل، والحاجة إلى تطوير سياسات تمويلية أكثر مرونة. واوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق المنتجات المصرفية الإسلامية الموجهة لهذه الشركات ، وتحفيز الابتكار في الأدوات التمويلية، واكدت الدراسة على أهمية تعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية والجهات الحكومية لدعم هذه الشركات بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الإطار النظري:

التمويل المصرفي الإسلامي: الأسس والمبادئ

حقق التمويل المصرفي الإسلامي نمواً متسارعاً خلال العقود الأخيرة، متجاوزاً حدود العالم الإسلامي ليصبح مكوناً مهماً في النظام المالي الدولي. لم يعد يُنظر إليه كمجرد بديل للمصرفية التقليدية، بل كنموذج مالي واقتصادي متكامل يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة. ويرتكز التمويل الإسلامي على منظومة من القيم والأخلاق التي تضبط المعاملات المالية، وتوجهها نحو الأنشطة الاقتصادية المباحة شرعا والمرتبطة بالأصول الحقيقية، بعيداً عن المضاربات وبيع الديون والمقامرات المحفوفة بالمخاطر.

إن فهم التمويل المصرفي الإسلامي يتطلب تجاوز النظرة الضيقة التي تحصره في كونه مجرد تمويل خالٍ من الفائدة (الربا)؛ فهو في جوهره نظام يهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة السامية، مثل حفظ المال وتنميته، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع[1]. ويستلزم هذا الفهم إدراكاً عميقاً بالمقاصد الشرعية وفقه المعاملات المالية الإسلامية[2]. لقد أثبت هذا القطاع

[1] Alamad, S. (2019). *Financial and accounting principles in Islamic finance*. Springer. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-030-16299-3.pdf

[2] Güney, N. (2024). Maqāsid Al-Sharī'a in Islamic Finance: A Critical Analysis of Modern Discourses. *Religions*, *15*(1). https://www.mdpi.com/2077-1444/15/1/114

مرونة وقدرة على التطور، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، مما زاد من الاهتمام بدراسة أسسه ومبادئه وآليات عمله[1].

يستند التمويل المصرفي الإسلامي على مجموعة من الأسس والمبادئ المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي تهدف إلى بناء نظام مالي أخلاقي وعادل. هذه المبادئ ليست مجرد قيود، بل هي موجهات تضمن ارتباط القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي وتساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

تحريم الربا

يعتبر تحريم الربا حجر الزاوية في النظام المالي الإسلامي. والربا هو أي زيادة مشروطة في القرض مقابل الأجل، بغض النظر عن قيمتها. يستند هذا التحريم إلى نصوص صريحة في القرآن والسنة، حيث يُنظر إلى الفائدة على أنها وسيلة تؤدي إلى استغلال حاجة المقترض وتراكم الثروة في أيدي فئة قليلة دون إنتاج حقيقي، مما يولد خللاً في التوازن الاقتصادي والاجتماعي. بدلاً من الإقراض بفائدة، يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، والتمويل القائم على الأصول، مما يضمن أن الأموال توجه إلى أنشطة إنتاجية حقيقية[2].

تحريم الغرر والجهالة

[1] Alshater, M. M. (2022). Fintech in Islamic finance literature: A review (2017–2022). *Heliyon / PMC*. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9437812/

[2] Habib, S. (2018). *Fundamentals of Islamic finance and banking*. Retrieved from https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=ivRlDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PR15&dq=Islamic+banking+finance+principles+modern+Arabic+references&ots=ztms0T6vq6&sig=9GVKsJv17H_cmSzrxYtxdfuuPdw

الغرر، وهو مصطلح عربي يعني عدم اليقين المفرط أو الغموض في عناصر العقد الأساسية، يعد من المحرمات في المعاملات المالية الإسلامية [1].يهدف هذا المبدأ إلى ضمان الشفافية والوضوح الكامل في جميع تفاصيل العقد، مثل طبيعة الأصل المبيع، والثمن، وموعد التسليم. يمنع الغرر أي معاملة قد تؤدي إلى نزاع بين الأطراف بسبب وجود جهالة في أحد أركانها. يساهم هذا المبدأ في حماية حقوق المتعاقدين ويقلل من المخاطر غير المحسوبة التي قد تنشأ عن المضاربات القائمة على عدم الوضوح، مما يعزز الثقة في الأسواق المالية[2].

تحريم القمار

يحظر التمويل الإسلامي جميع أشكال (القمار)، وهو أي معاملة يعتمد فيها الربح على الحظ والمصادفة بدلاً من الجهد والإنتاج. يشمل ذلك المضاربات عالية المخاطر في الأسواق المالية التي لا تستند إلى تحليل اقتصادي حقيقي للأصول الأساسية. يهدف هذا المبدأ إلى توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المنتجة التي تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد، بدلاً من إهدارها في أنشطة لا تعود بالنفع على المجتمع، بل قد تسبب أضراراً اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق.

ربط التمويل بالأصول الحقيقية

من المبادئ الجوهرية للتمويل الإسلامي أن كل معاملة تمويلية يجب أن تكون مرتبطة بأصل حقيقي وملموس (سلعة أو خدمة أو منفعة). هذا المبدأ يضمن أن النقود لا "تلد" نقوداً، بل يجب أن تمر عبر عملية إنتاجية أو تجارية لتوليد الربح. إن ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي

---

[1] Daly, S. & Frikha, M. (2016). Islamic finance: Basic principles and contributions in financing economic. *Journal of the Knowledge Economy*. https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-014-0222-7

[2] Iqbal, Z. & Mirakhor, A. (2011). *An introduction to Islamic finance: Theory and practice*. Retrieved from https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=SbVUt5X0R5MC&oi=fnd&pg=PT13&dq=Islamic+banking+finance+principles+modern+Arabic+references&ots=MrbxnAUxxy&sig=pguN6BExeYvm7NMUBNoD89_Zbk8

يحد من التضخم الناتج عن الإفراط في خلق الائتمان دون غطاء إنتاجي، ويساهم في استقرار النظام المالي. وتعتبر هذه الخاصية من أبرز ما يميز الهياكل المالية العربية الإسلامية في النظام المالي العالمي الحديث [1].

آليات وأدوات التمويل المصرفي الإسلامي

لتطبيق المبادئ السابقة، طور الفقهاء والاقتصاديون المسلمون مجموعة متنوعة من صيغ وعقود التمويل التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يمكن تصنيف هذه الأدوات بناءً على طبيعة العقد والغرض منه، وهي تمثل الجانب العملي والتطبيقي للمصرفية الإسلامية[2]. وعلى الرغم من وجود أنواع متعددة من آليات التمويل، إلا أن عدداً قليلاً منها يهيمن على الممارسات المصرفية الحالية[3].كما يلي:

صيغ التمويل القائمة على البيوع (المرابحة، السلم، الاستصناع)

•**المرابحة للآمر بالشراء:** وهي الأداة الأكثر شيوعاً في المصارف الإسلامية. في هذا العقد، يقوم المصرف بشراء سلعة معينة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها له بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه، مع سداد الثمن على أقساط. يشترط لصحة هذا العقد أن يتملك المصرف السلعة تملكاً حقيقياً قبل بيعها للعميل، وذلك لتجنب شبهة الربا.

---

[1] Ballack, E. (2019). The concept of Arab-Muslim finance as a component of Islamic economic model. *Бізнес-навігатор*. Retrieved from http://www.irbis-nbuv.gov.ua/cgi-bin/irbis_nbuv/cgiirbis_64.exe?C21COM=2&I21DBN=UJRN&P21DBN=UJRN&IMAGE_FILE_DOWNLOAD=1&Image_file_name=PDF/bnav_2019_1_5.pdf

[2] Rejeb, A., Rejeb, K., & Zailani, S. (2024). Tracing knowledge diffusion flows in Islamic finance research: a main path analysis. *Emerald*. https://www.emerald.com/jiabr/article/doi/10.1108/JIABR-10-2023-0344/1257230

[3] Kooli, C. & Shanikat, M. (2022). Towards a new model of productive Islamic financial mechanisms. *Inderscience*. https://www.inderscienceonline.com/doi/abs/10.1504/IJBPM.2022.119551

•**السلم:** هو عقد يتم بموجبه بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل (مدفوع مقدماً). يستخدم هذا العقد بشكل أساسي في تمويل القطاع الزراعي والأنشطة التي تتطلب سيولة نقدية قبل مرحلة الإنتاج.

•**الاستصناع:** هو عقد يتفق فيه طرف (الصانع) على تصنيع سلعة معينة بمواصفات محددة لطرف آخر (المستصنع) مقابل ثمن متفق عليه. يستخدم هذا العقد على نطاق واسع في تمويل المشاريع الإنشائية والصناعية الكبرى، حيث يمكن للمصرف أن يلعب دور المستصنع (الممول).

صيغ التمويل القائمة على المشاركة (المشاركة والمضاربة)

تعتبر هذه الصيغ من أرقى أدوات التمويل الإسلامي، حيث تجسد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

•**المشاركة:** هي شراكة بين طرفين أو أكثر (مثل المصرف والعميل) في تمويل مشروع معين، حيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال. يتم توزيع الأرباح حسب نسبة متفق عليها مسبقاً، بينما يتم توزيع الخسارة بنسبة حصة كل طرف في رأس المال.

•**المضاربة:** هي شراكة يقدم فيها طرف المال (رب المال، وهو المصرف) ، ويقدم الطرف الآخر الجهد والعمل (المضارب، وهو العميل). يتم تقاسم الربح حسب نسبة متفق عليها، وفي حالة الخسارة، يخسر رب المال ماله ويخسر المضارب جهده، ما لم يكن هناك تقصير أو إهمال من المضارب.

صيغ التمويل القائمة على الإجارة

•**الإجارة التشغيلية:** هي عقد يؤجر بموجبه المصرف (المالك) أصلاً معيناً (مثل سيارة أو عقار) للعميل مقابل أجرة محددة ولفترة زمنية معينة، وتبقى ملكية الأصل للمصرف.

•**الإجارة المنتهية بالتمليك:** وهي الشكل الأكثر انتشاراً، حيث تنتهي فترة الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر، إما من خلال وعد بالبيع في نهاية المدة بسعر رمزي، أو من خلال الهبة، أو طرق أخرى متفق عليها. هذه الأداة تستخدم بكثرة في تمويل الأصول طويلة الأجل.

الابتكار والتوجهات الحديثة في التمويل الإسلامي

لا يقتصر التمويل الإسلامي على الأدوات التقليدية، بل يشهد القطاع تطوراً مستمراً وابتكاراً لمواكبة احتياجات الأسواق المالية الحديثة ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية

المعاصرة. وقد برزت اتجاهات حديثة تعزز من دور التمويل الإسلامي كأداة للتنمية الشاملة[1].

.الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك بديلاً إسلامياً للسندات التقليدية. وهي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصول قائمة أو مستقبلية. تتيح الصكوك للحكومات والشركات تعبئة الأموال لتمويل المشاريع الكبرى، وتوفر للمستثمرين أداة استثمارية تدر عائداً من خلال المشاركة في أرباح تلك الأصول. لقد أصبحت الصكوك أداة رئيسية في أسواق رأس المال الإسلامية العالمية.(Alam, 2017)

.التمويل الاجتماعي الإسلامي

يشهد هذا المجال اهتماماً متزايداً، حيث يسعى إلى استخدام الأدوات المالية الإسلامية لتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية. يشمل ذلك أدوات مثل الزكاة، والوقف، والصدقات، والقرض الحسن، والتي يمكن هيكلتها وتوظيفها بشكل مؤسسي لتمويل المشاريع الصغيرة، ومكافحة الفقر، ودعم قطاعات التعليم والصحة [2].يوفر هذا التوجه بعداً إنسانياً وتنموياً للتمويل الإسلامي، ويعزز من مساهمته في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية (Alhammadi, 2024).[3]

.التقنية المالية الإسلامية(FinTech)

---

[1] Dar, H. (2013). Islamic financial innovation: tools and trends. *Journal of Emerging Economies and Islamic Research*. https://journal.uitm.edu.my/ojs/index.php/JEEIR/article/view/6359

[2] Kuanova, L., Sagiyeva, R., & Shirazi, N. (2021). Islamic social finance: a literature review and future research directions. *Emerald Insight*. https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JIABR-11-2020-0356/full/html

[3] Alhammadi, S. (2024). Islamic finance as a driver for enhancing economic sustainability and innovation in the GCC. https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JSTPM-11-2023-0206/full/html

يمثل دمج التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية ثورة واعدة. تساهم منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) المتوافقة مع الشريعة، وتطبيقات الدفع الرقمي، واستخدام تقنيات مثل البلوك تشين في تعزيز الشفافية، وخفض التكاليف، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية لتشمل شرائح أوسع من المجتمع. يسهم الاجتهاد في هذا المجال في تطوير منتجات مبتكرة قد تختلف عن القواعد التقليدية مع الحفاظ على المقاصد الشرعية [1].

وتعتبر هذه الابتكارات ضرورية لضمان قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة والتطور في بيئة مالية سريعة التغير.

الشركات الناشئة

تعرف الشركات الناشئة بأنها مشروع تجاري جديد مصمم لتطوير نموذج اعمال قابل للتطوير والتحقق من صحته بشكل فعال، والتي تركز على تقديم المنتجات والخدمات جديدة، ويعتبر أداء الشركات الناشئة قوة دافعة للتنمية الاقتصادية [2]. كما تعرف الشركة الناشئة بأنها مشروع ريادي وهو عادة ما يكون نشاط تجاري ناشئ حديثا وسريع النمو، يهدف إلى تلبية احتياجات السوق من خلال تطوير نموذج أعمال قابل للتطبيق حول منتج، أو خدمة، أو عملية، أو منصة مبتكرة [3]. ويمكن تعريفها بأنها شركات ذات تاريخ تشغيلي قصير، عادة ما تكون حديثة الانشاء وفي طور النمو والبحث عن الأسواق، حيث يقوم المؤسسون بتصميم الشركات الناشئة لتطوير نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال،

[1] Abozaid, A. (2016). Critical Review of the Tools of Ijtihād Used in Islamic Finance. *Islamic Economic Studies*. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3156236

[2] Le Trinh, T. (2019). Factors Affecting Startup Performance Of Small And Medium-Sized Enterprises In Danang City. *Entrepreneurial Business And Economics Review*, *7*(3), 187-203.

[3] جهان، مرواني. (2020). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية الشركات الناشئة (رسالة ماجستير). جامعة بسكرة، الجزائر. http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/17417

فالشركة الناشئة هي مشروع مقدم من طرف ريادي للتطوير والسعي إلى تحقيق نموذج تجاري[1].

كذلك هي المشاريع التي تحمل أفكار ريادية وسباقة وتمثل حلولا لمشاكل القائمة وتمثل نقطة انطلاقة للبحث والتطوير وتمتاز هذه المشاريع بمخاطر عالية جدا ولهذا قرص حصولها على التمويل منخفضة جدا، كما أنها لا تقتصر في مجال التكنولوجيا، بل يمكن أن تجدها في أي مجال او قطاع [2]

وفي تعريف اخر للشركات الناشئة تعرف بأنها مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار [3].

هذا وتشكل الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة (SMEs) حجر الزاوية في اقتصادات الدول، كونها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار.

كما تزايد اهتمام الدول بدعم الشركات الناشئة، بسبب ارتباطها الوثيق بعملية التنمية بحيث تتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة، نظرا لأهميتها ودورها في الإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة في السوق، بما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية، كذلك نظرا لتزايد واستمرارية اتساع وتنوع أدوار هذه الشركات،

[1] قدار، نريمان، ونعامة، خديجة. (2021). شركات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة (رسالة ماجستير). جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

[2] هشام، معطا الله، والأمين، غشي. (2021). دور المصارف التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة (رسالة ماجستير). جامعة غرداية، الجزائر.

[3] بن جيمة، مريم، بن جيمة، نصيرة، والوالي، فاطمة. (2021). آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، 519-531.

ازدادت الحاجة لضمان توفر مقومات نشأتها وجودة أهدافها وخططها الاستراتيجية، وتوفر هياكل إدارية ومالية وبشرية متكاملة تساهم في تمكينها من تحقيق أهدافها[1] .

هذا وتواجه هذه الشركات، خاصة في مراحلها الأولى، تحديات جمّة في الحصول على التمويل اللازم، وهو ما يُعرف بـ "فجوة التمويل".

وبالنظر الى الخصوصية التي تتسم بها الشركات الناشئة حيث يكتنفها ارتفاع لمعدل المخاطر وكذلك عدم وجود بيانات مالية عن ادائها المالي ناهيك عن عدم وجدود أصول ملموسة لديها يمكن تقديمها كضمان للتمويل المصرفي بسبب اعتمادها على راس مال فكري باحث عن التمويل، هذه الأسباب جعلت من حصول الشركات الناشئة على التمويل المصرفي بالغ الصعوبة الامر الذي استدعى البحث عن طرق بديلة لتمويل هذه الشركات الناشئة[2].

ويظلّ نمو الشركات الناشئة وازدياد عددها مرتبطاً بمدى تجاوزها للعديد من الصعوبات والتحديات ، وتعتبر مشكلة التمويل هي التحدي الأساسي ، خاصة في مرحلة الانطلاق والتوسع .ويعد اعتماد الشركات الناشئة على أموالها الخاصة كمصدر تمويلي داخلي غالبا غير كافي لتغطية كافة احتياجاتها التمويلية عبر مراحل تطورها المختلفة ، مما يدفعها للبحث عن مصادر تمويل خارجية كالمصارف والمؤسسات التمويلية والتي تكون مساهمتها التمويلية محدودة بسبب ارتفاع الضمانات المطلوبة لارتفاع معدلات التعثر لديها، وكذلك ارتفاع تكلفة القروض وغياب دور المؤسسات الداعمة[3] .

وهنا تبرز فكرة حاضنات الأعمال كأداة داعمة لتعزيز فرص نجاح هذه الشركات وتعزيز موقفها وتهيئتها للحصول على التمويل المصرفي الاسلامي. يهدف هذا الإطار النظري إلى

[1] لخديمي، عبد الحميد، وبن نافلة، نصيرة. (2021). دور المصارف الإسلامية في تمويل مشاريع المقاولاتية الناشئة. في مؤتمر إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر (ص. 54-68).

[2] عبد الجليل، وليد. (2025). التمويل الجماعي الإسلامي ومقومات تطبيقه في بيئة الأعمال الليبية. ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني لطلبة الدراسات العليا، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم.

[3] حسيني، نسيبة. (2013). رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

استكشاف إمكانات المصارف الإسلامية في تمويل الشركات الناشئة وقطاع ريادة الاعمال من خلال التعاون مع حاضنات الأعمال، وتحليل التحديات التي تعترض هذا التمويل من الجانبين الجانب المصرفي وجانب قطاع ريادة الأعمال، ودور الحاضنات في التغلب على هذه التحديات.

اهمية الشركات الناشئة

تعتبر الشركات الناشئة من أهم العوامل التي تغيّر الاقتصاديات، حيث إنها تؤسس لمنتجات وخدمات جديدة بالإضافة إلى ممارسات أكثر فاعلية، فهي تساعد على تحفيز نمو القطاع الخاص وتوفير فرص العمل وتقديم أهم الخدمات والسلع الأساسية التي يطلبها ويحتاجها المجتمع ولذلك اعتبرت هذه الشركات العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

ويمكن إبراز أهمية الشركات الناشئة في النقاط التالية [2]:

-توفير فرص العمل الحقيقية ومكافحة مشكلة البطالة من خلال استيعاب وتوظيف العمالة مما يعزز مسيرة الدول نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

-الابتكار البحث والتطوير ولا سيما في مجال التكنولوجيا، وهو أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضى للتنمية وابتكار وتطوير منتجات بتكلفة اقل مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

-زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية. حيث لعبت دوراً محورياً في العشرينات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذلك تقنيات انتاجية حديثة قللت من التكاليف ورفعت من مستوى جودة المنتوجات وأكسبتها ميزة تنافسية.

[1] Alawamleh, M., Francis, Y. H., & Alawamleh, K. J. (2023). Entrepreneurship challenges: the case of Jordanian start-ups. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, *12*(1), 21.

[2] طبابيية، صليحة، ويعقوب، فريال. (2022). الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي (رسالة ماجستير). جامعة قالمة، الجزائر.

https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/13249

-نشر القيم الإيجابية في المجتمع حيث تعالج العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الابحاث التي تقوم بها وكذلك تدخل قيمًا جديدة للمجتمع وتساهم في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير.

-المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي حيث تعالج القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها وتساهم ايضا في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الايجابية كالمنافسة والإبداع والابتكار وإدارة الوقت والكفاءة والفعالية، كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنوّع في المنتجات.

-استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي والقدرة على توظيف مدخرات رواد الاعمال بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق اي قيمة مضافة مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا زيادة دخل الأفراد وإعادة توزيعه وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

-المساهمة في النمو الاقتصادي نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل ونمو الدخل السنوي الذي يساهم في خلق الثروة كذلك والمساهمة في زيادة الناتج القومي.

خصائص التمويل للشركات الناشئة

لتمويل الشركات الناشئة عدّة خصائص يمكن توضيحها فيما يلي[1] (قدار، نعامة 2021):

-**محدودية رأس المال**: عادة ما يتوفر لدى الشركات الناشئة عنصري نموذج وفريق العمل، لكنها تفتقر إلى عنصر رأس المال والخبرة في الادارة، خاصة في الدول التي لم تهتم بعد بهذا النوع من الشركات ولم تدرك أهميتها بعد.

-**نقص مستوى الثقة في أصحاب الشركات الناشئة**: تعتبر الشركات الناشئة بدون سمعة ولا سوابق في الممارسات المالية أو التعاملات التي تعطي نظرة على الجدية والجدارة الائتمانية، كما أنها لا تملك قوائم مالية ومعطيات حول مستوى السيولة وتركيبة الهيكل التمويلي.

[1](قدار، نعامة 2021)

-**عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للشركات الناشئة**: تتصف الشركة الناشئة عادة بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية، وتعتبر هذه الأصول عادة هي الضمانات التي تعتمد عليها شركات التمويل عند منح الائتمان.

-**صعوبة اعداد دراسات جدوى**: وذلك بارتفاع تكلفة اعداد هذه الدراسات من جهة، وعدم توفر البيانات عن الشركة الناشئة من جهة أخرى، هذا في الوقت الذي أصبح فيه تقيم دراسات جدوى المشروعات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها شركات التمويل عند منح الائتمان.

-**عدم ملائمة القروض التي تطلبها الشركات الناشئة مع العمليات المصرفية**: حيث إن هذه الشركات تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل لغرض الانشاء بينما تفضل المصارف التجارية منح قروض قصيرة الأجل.

-**ارتفاع تكلفة التمويل**: تلجأ الشركات الناشئة عادة إلى المصارف والى المؤسسات التمويلية للحصول على احتياجاتها التمويلية، والتي غالبا ما تحجم عن منح التمويلات المطلوبة نظرا لارتفاع مخاطر هذه الشركات أو تقوم بمنحها تمويلات بتكلفة عالية وبشروط قاسية.

وعلى الرغم من فتح الدول مراكز لتمويل الشركات الناشئة من مواردها ومن موارد بعض منظمات الدولية او الإقليمية للشركات الناشئة إلا أنها ليست كافية، كما أنها لا تمول بعض احتياجات الشركات حيث تقتصر في العادة على تمويل الأصول الثابتة.

أهمية حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الناشئة

تلعب الحاضنات دورًا رئيسيًا في دعم وتعزيز ريادة الأعمال، حيث تسهم في تحويل الأفكار المبدعة إلى مشاريع ناجحة عبر تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والدعم الذي يتراوح بين التمويل، الإرشاد، وتوفير البنية التحتية الملائمة[1]. ويمكن ايجاز هذه الأهمية في النقاط التالية:

تعزيز بيئة ريادة الأعمال

توفير الإرشاد والتوجيه

تسهيل الوصول إلى التمويل

[1] https://www.reinsagcy.com/ar/blog/أهمية-حاضنات-الأعمال-في-دعم-المشاريع-الناشئة

تسريع النمو التجاري
تحسين القدرات الإدارية
تسهيل الوصول إلى الأسواق
تعزيز الابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية
دعم الابتكار المستدام وتطوير المهارات القيادية.
تكوين شبكات اتصال وفرص للتعاون

التحديات التي تحد من قدرة التمويل الإسلامي على تمويل الشركات الناشئة

تعتبر الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذات أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والتوظيف في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ومع ازدياد دور المصارف الإسلامية في الأنشطة الاقتصادية، برزت توجهات كبيرة لأن تكون هذه المصارف مصدرًا بديلًا وملائمًا لتمويل هذه الفئة من الشركات، لا سيما في الاقتصاديات ذات البيئة الإسلامية.

لكن الواقع العملي كشف عن مجموعة من التحديات الهيكلية التشغيلية والتنظيمية والتي وقفت عائقًا أمام نمو وتوسع هذا النوع من التمويل لهذه الشركات بفعالية وكفاءة[1]. **ومن أبرز هذه التحديات:**

1 .فجوة المنتجات التمويلية الملائمة

ان من أبرز التحديات هو أن العديد من الصيغ والمنتجات التمويلية المتاحة في المصارف الإسلامية (مثل المرابحة، الإجارة، المشاركة والصكوك) غالبًا ما تكون مصمَّمة لمعاملات ذات أحجام ونماذج أعمال مختلفة عن حاجات الشركات الصغيرة والناشئة. هذا النوع من

[1] Findevgateway. (n.d.). *Characteristics and the impact of Islamic finance on small and medium enterprises* (Arabic PDF). https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-characteristics-and-the-impact-of-islamic-finance-on-the-small-and-medium-enterprises-93569_0.pdf

الشركات يتطلب حلولًا تمويلية مرنة مع المخاطر وهياكل تمويل قصيرة أو متدرجة قد لا تكون متاحة. كما أن تكلفة هيكلة العقود الشريعة ووجود عدد من اللجان الشرعية في المصرف الإسلامي قد يزيدان من تعقيد وتكلفة تقديم حلول مُصغّرة[1].

2 .القيود التنظيمية والحوكمة الشرعية

ان التشريعات التنظيمية التي تحكم المصارف الإسلامية تختلف باختلاف البلدان، وفي بعضها تكون ضيقة أو غير موائمة لتجريب صيغ مرنة كإدخال أدوات تمويلية قائمة على التكنولوجيا المالية كالتمويل الجماعي الإسلامي (Islamic crowdfunding)أو هيكلة منتجات تمويلية إسلامية مبتكرة.

كذلك فان وجود هيئات رقابة شرعية مستقلة في المصارف الإسلامية مطلب ضروري لكنه قد يطيل الإجراءات ويكلف مالياً، مما يعيق من سرعة اتخاذ قرار التمويل لا سيما للمشروعات الناشئة التي تحتاج سرعة في الدعم[2].

3 .قصور في معلومات الائتمان ومخاطر التقييم

غالبًا ما تعاني الشركات الناشئة من ضعف في الحَوكمة والسجلات المالية، الأمر الذي يجعل من الصعب على المصارف إجراء تقييم دقيق للمخاطر. المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء تواجه مشكلة نقص قواعد بيانات السجل الائتماني المتكاملة للشركات الناشئة، وبخاصة في الدول النامية، مما يدفع المصارف إلى الاعتماد على الضمانات التقليدية بدلاً من تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.[3]

---

[1] Elasrag, H. (2011). *دور التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الصغرة والمتوسطة*[The Role of Islamic Finance in Developing Small and Micro Projects]. SSRN. https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1951454_code396673.pdf?abstractid=1951454&mirid=1

[2] الكراسنة إبراهيم 2013 المصارف الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحدياتصندوق النقد العربي أبو ظبي الامارات العربية المتحدة https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/islamic-banks-conceptual-framework-challenges.pdf .

[3] (Findevgateway, n.d.)

4 .إدارة المخاطر وعدم توفر أدوات قابلة للتحويل

المنتجات المالية الإسلامية غالبًا ما تمنع استخدام أدوات مشتقّة للتحوط لاعتبارات شرعية أو تنظيمية؛ مما يترك المصارف معرضة لمخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق دون أدوات كافية للتحوط. كما أن المصارف الإسلامية بحاجة إلى أطر مخاطر متخصصة لتقييم مشاريع التكنولوجيا والابتكار (التي غالبًا ما تكون ذات مخاطرة عالية ومتقلبة)، وهو ما يتطلب خبرات ومناهج تقييم مختلفة[1].

5 .التكلفة التشغيلية وتجزئة المحفظة

تمويل عدد كبير من المشاريع الصغيرة والناشئة يتطلب عمليات تمويل مكلفة من حيث التقييم، والمتابعة، وإدارة المحفظة. المصارف الإسلامية تواجه صعوبة في تحقيق اقتصاديات الحجم عند تقديم تمويلات صغيرة متكررة، خاصة مع تعقيدات العقود الشرعية وإجراءات الحوكمة الشرعية التي تضيف عبئًا إداريًا وتكاليف إضافية[2].

6 .ضعف التكامل مع تقنيات التكنولوجيا المالية

التحول الرقمي ومنصات التمويل الرقمي (بما فيها التمويل الجماعي) تقدم فرصًا كبيرة لتخفيض تكلفة الوصول إلى التمويل وتوسيع قاعدة المستفيدين. غير أن التكامل بين المصارف الإسلامية وتقنيات التكنولوجيا المالية يواجه تحديات متعلقة بالتوافق الشرعي، الأمن الرقمي، والإطار التنظيمي المشترك. ومع ذلك فإن الأبحاث تشير إلى فرص كبيرة إذا تم تطوير أطر شريعة رقمية تعزز التعاون بين المنظمين والمشغّلين [3]

7 .نقص الكوادر المختصة والقدرات التقييمية

[1] Dawood, H., Al Zadjali, D. F., Al Rawahi, M., Karim, D. S., & Hazik, D. M. (2022). Business trends & challenges in Islamic FinTech: A systematic literature review. *F1000Research*, *11*, 329. https://doi.org/10.12688/f1000research.109400.1

[2] Disli, M. (2022). Favoring the small and the plenty: Islamic banking for MSMEs. *ScienceDirect*. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0939362522001133

[3] *(Alshater, 2022).*

تحتاج المصارف إلى موظفين يجمعون بين المعرفة المصرفية التقليدية وفهم آليات التمويل الإسلامي وأدوات تقييم الشركات الناشئة (مثل تقييم نموذج العمل التجاري والاحتياجات التكنولوجية). نقص هذه الكفاءات يؤدي إلى بطء الابتكار وعدم ملائمة الحلول التمويلية لسوق الشركات الناشئة .[1]

وبالرّغم من أن المصارف الإسلامية تمتلك إمكانيات هائلة لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والناشئة بفضل تركيزها على التمويل القائم على المشاركة في الأصول من حيث الربح والخسارة، إلاّ أنّ عدة عقبات تنظيمية وتشغيلية ومعلوماتية تعيق هذا الدور.

ومعالجة هذه التحديات يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد يجمع بين تطوير المنتجات، تحديث الأطر الرقابية والشرعية، تعزيز البنية المعلوماتية، والتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، وتدريب ونشر الوعي بالتمويل الإسلامي بين موظفي المصارف.

وبالتالي فان نجاح هذا الاتجاه سيعزّز دور القطاع المصرفي الإسلامي كمحرك للتنمية الاقتصادية وداعم حقيقي لروّاد الأعمال والشركات الناشئة.

إمكانات وفوائد التعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال لنجاح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وروّاد الأعمال تحديات جمّة في الوصول إلى التمويل بالطرق التقليدية أي بدون اشراك حاضنات الاعمال، سواء لأسباب تتعلق بضعف الضمانات، أو بمخاطر عدم التنبؤ، أو بنقص المعرفة المالية والتقنية لدى أصحاب المشاريع.

من هنا يبرز أثر التعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال كحل استراتيجي واعد يجمع بين السلامة الشرعية، والقدرة التمويلية للمصارف الاسلامية، والخدمات الدّاعمة التي تقدمها الحاضنات (كالتوجيه، التدريب، والمتابعة).

[1] برهيمي، سيف الدين. (2022). دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة. تم الاسترداد من https://dspace.univ-bba.dz/bitstreams/f67b797c-b89d-4874-ac99-cc81ea6c8dcd/download

هذا التعاون قادر على تقليل أخطار التمويل ويعظّم من أثر الاستثمارات على النمو الاقتصادي[1].

1. تحسين قدرة المصارف الإسلامية على تقييم وتمويل المشاريع الناشئة

توفّر حاضنات الأعمال آليات عمليّة لتقييم الشركات الناشئة، ونماذج أعمال مجرّبة يمكن أن تساعد المصارف الإسلامية على فهم المخاطر الحقيقية للمشروعات وتقييم قابليتها للاكتتاب بمنتجات متوافقة مع الشريعة [2].

2. تصميم منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الاسلامية

تعتبر حاضنات الأعمال قريبة من واقع المشاريع وتفهم احتياجاتها التمويلية والتشغيليّة الأمر الذي يمكن المصارف الاسلامية من تطوير منتجات تمويلية مبتكرة تتوافق ودورة حياة الشركات الناشئة وتحدّ من الاعتماد على الضمانات التقليدية[3].

3. تقليل مخاطر الائتمان وزيادة معدلات نجاح المشاريع

بوجودٍ دور فعّالٍ لحاضنات الاعمال تتحسن مؤشرات النجاح التشغيلية لدى الشركات الناشئة، الأمر الذي يقود إلى انخفاض معدلات التعثر والعسر المالي وبالتالي بالتبعية تحسين جودة محفظة المصارف الاستثمارية وتحسين معدّلات استرداد التمويلات[4]

4. توسيع الشمول المالي والامتثال الاجتماعي

---

[1] IFSB. (2023). *Entrepreneurship, Islamic Finance and SME Financing*. Islamic Financial Services Board. https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/Entrepreneurship-Islamic-Finance-and-SME-Financing_En.pdf

[2] Utama, R.C. (2023). Sharia startup development model through incubators. *eJournal*. https://ejournal2.uika-bogor.ac.id/index.php/Manager/article/download/398/216

[3] IFSB, 2023

[4] Rafiki, A. (2021). Islamic incubators. *ResearchGate*. https://www.researchgate.net/publication/350602859_v18i13_22-23_Islamic_incubators

ان التعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال يُمكِّن من الوصول إلى شرائح اجتماعية واقتصادية أوسع، مع الحفاظ على المعايير الشرعية والأخلاقية للتمويل، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (IFSB, 2023).

5. نقل المعرفة وبناء القدرات المؤسسية

تعمل حاضنات الأعمال كمراكز لنقل المعرفة التقنية والإدارية والتسويقية، بينما تمتلك المصارف خبرة التمويل وإدارة المخاطر. هذه الشراكة المنظّمة تنتج برامج مشتركة لبناء قدرات روّاد الأعمال وموظفي المصارف[1].

6. ابتكار آليات تمويل هجينة وصناديق مشتركة

يمكن إقامة صناديق مشتركة بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال تعمل على تقاسم الربح والخسارة بما يتوافق مع مبادئ الشريعة، مما يخفف العبء على ميزانية المصارف الإسلامية ويوفر آليات لإعادة تدوير رؤوس الأموال الناجحة لدعم مشاريع جديدة[2].

7. أثر إيجابي على السياسات والتشريعات الوطنية

ان تجارب التعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال تقدم نماذج قابلة للتعميم يمكن أن تستفيد منها الجهات التنظيمية عبر تطوير أطر تشريعية ومحفزات تدعم تمويل المشروعات الصغيرة وفق الشريعة الإسلامية [3]

العلاقة واوجه الالتقاء بين التمويل المصرفي الإسلامي وريادة الأعمال

---

[1] Ahmed, H. (2022). Entrepreneurial finance, agency problems and Islamic ethics. *Taylor & Francis*. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13691066.2022.2067017

[2] *Case Studies on Innovations in Islamic Finance*. (2024). Selected case studies in Malaysia and Indonesia. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/374582221_Case_Studies_on_Innovations_in_Islamic_Finance

[3] IFSB, 2023

تشكل العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي وريادة الأعمال محوراً استراتيجياً يحمل إمكانيات تنموية كبيرة، خاصة في الاقتصادات التي تسعى إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام.

حيث تتقاطع هذه العلاقة في نقاط جوهرية تجعل من التمويل المصرفي الإسلامي أكثر ملائمة خاصة لدعم قطاع ريادة الأعمال مقارنة بالتمويل المصرفي التقليدي الربوي.

وبالاطلاع على الادبيات العلمية ذات العلاقة لخّص الباحث هذه العلاقة في النقاط التالية:

أولاً// التمويل المصرفي الإسلامي يستند على مبدأ المشاركة في المخاطرة: هذا المبدأ، الذي يتجسد في صيغ كالمضاربة والمشاركة، يتوافق بشكل كبير مع طبيعة المشاريع الريادية التي تتسم بطبيعتها بمخاطرة عالية في مراحلها المبكرة. فبدلاً من تحميل رائد الأعمال عبء الدين الثابت بغض النظر عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة، فان المصرف الإسلامي يدخل شريكاً في أرباح المشروع وخسائره إذا لم يكن هناك تعد او تقصير او مخالفة للشروط من قبل رائد الاعمال المُتموّل. هذا الأمر يقلل من مسألة الضغط على رائد الأعمال ويمنحه مساحة أكبر للابتكار والتجريب دون خوف من تراكم الديون والفوائد في حال عدم النجاح الأولي. هذه المرونة في تحمل المخاطر تُعد محفزاً قوياً للابتكار وتأسيس الشركات الجديدة.

ثانياً// التمويل المصرفي الإسلامي يربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي: فبدلاً من التركيز على المعاملات المالية البحتة، يشترط التمويل الإسلامي وجود أصل مادي أو نشاط إنتاجي يُبنى عليه العقد. هذا الشيء يتناسب مع طبيعة المشاريع الريادية التي تسعى إلى تقديم منتجات أو خدمات حقيقية، الأمر الذي يضمن أن التمويل يُوجه نحو خلق قيمة اقتصادية حقيقية بدلاً من المضاربات المالية التي لا تقدم أي منفعة اقتصادية مضافة.

ثالثاً// يركز التمويل الإسلامي على البعد الأخلاقي والاجتماعي: فبجانب تحقيق العوائد المالية، تهدف المؤسسات المالية الإسلامية إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. هذا التوجه يتناسب مع ريادة الأعمال الحديثة التي باتت تولي اهتماماً متزايداً للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي أو البيئي الإيجابي المشاريع الخضراء. يمكن

للمصارف الإسلامية أن تلعب دوراً رائداً في تمويل ودعم هذه المشاريع التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.

رابعا//المصارف الإسلامية بالشراكة مع حاضنات الأعمال يمكنها أن توفر دعماً متكاملاً يتجاوز الجانب التمويلي: فمع طبيعة التمويل الإسلامي انه يتطلّب فهماً عميقاً للمشروع وتفاصيله (لضمان الامتثال الشرعي وتقاسم المخاطر)، وهنا فإنه يمكن للمصارف أن تدمج بسهولة آليات الإرشاد، والمتابعة الفنية، وتقديم الاستشارات كجزء من حزمة التمويل. هذا الدعم غير المالي يُعد حاسماً لنجاح المشاريع الناشئة، التي غالباً ما تفتقر إلى الخبرة الإدارية أو الفنية في مراحلها الأولية بما يضمن الامتثال الشرعي ويزيد من قابلة المصرف الإسلامي على تحمل المخاطر التمويلية.

باختصار، تقدّم العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي وريادة الأعمال نموذجاً واعداً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، من خلال توفير تمويل مناسب ومرن قائم أسس المشاركة وتقاسم الأرباح والخسائر، مشتمل على دعم متكامل للمشاريع، ويحتوي على ربطٍ للأهداف المالية بالأبعاد الأخلاقية والاجتماعية.

مبادرة مصرف السراي في ليبيا لتمويل المشاريع متناهية الصغر

"نماء تمويل" هي مبادرة تابعة لمصرف السرايا (أتيب) تهدف إلى توسيع الشمول المالي في ليبيا عبر تمويل المشاريع متناهية الصغر بصيغ الصيرفة الإسلامية، وتوفير خدمات مالية وغير مالية (تدريب، إرشاد، مرونة سداد) لتمكين رواد الأعمال وزيادة دخل الأسر. المبادرة أُطلقت كبرنامج وُضع له أهداف كمية ونوعية (استهداف آلاف المستفيدين وقيمة إجمالية محددة للتمويل) وتلقى دعمًا تأسيسيًا وتقنيًا من شركاء دوليين [1]

1 .الخلفية

1.1 تعريف المبادرة: "نماء تمويل" مؤسسة/مبادرة للتمويل الأصغر أطلقها مصرف السرايا (Assaray Trade & Investment Bank - ATIB)لتقديم حلول تمويلية إسلامية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

[1] https://namaatamweel.ly/.

1.2 الهدف الوطني: تأتي المبادرة في سياق الحاجة الماسة للشمول المالي في ليبيا ودعم قطاع المؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر كرافد لخلق فرص عمل وتقليل الفقر، خصوصًا بعد سنوات من الاضطراب الاقتصادي؛ وتهدف لملء فجوة تمويلية تقليديًا لم تخدمها المصارف الكبرى[1]

2 .الأهداف الاستراتيجية والكمية

الهدف العام: تمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع متناهية الصغر وتحسين دخلهم من خلال منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة وخدمات ترافقيه (تدريب واستشارات) [2].

أهداف كمية مذكورة عند الإطلاق: إتاحة التمويل لما يصل إلى 2000 مستفيد خلال عامين بحجم إجمالي مستهدف 22 مليون دينار ليبي (أثناء الإعلان الرسمي للإطلاق)[3]

3 .بنية المنتج وخدمات "نماء"

3.1 منتجات التمويل: قروض مرابحات وصيغ إسلامية أخرى موجهة للمشروعات التجارية والصناعية والزراعية والحرفية والتعليمية والمنزلية، بمطلع تقارير إعلامية تشير إلى منح تمويلات تصل إلى 50,000 دينار ليبي كحد أقصى لبعض المشاريع[4]

3.2 خدمات غير مالية: برامج توعويّة وتثقيف مالي، تدريب إداري ومالي، وإرشاد لمتابعة تنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى خيارات سداد مرنة لتناسب قدرة المستفيدين [5].

4 .الشركاء

الشريك المؤسس والداعم المؤسسي: مصرف السرايا (ATIB) هو الجهة المالكة والمشغِّلة للمبادرة [6].

دعم تأسيسي وتقني: ذكرت تغطيات إخبارية أن المبادرة تلقت دعمًا تأسيسيًا من الحكومة البريطانية ودعمًا تقنيًا من "مؤسسة خبراء فرنسا" (خبراء فرنسيين)، ما يعكس علاقة بالشركاء الدوليين في مرحلة الإطلاق[1].

---

[1] https://www.assaraybank.com

[2] https://namaatamweel.ly

[3] . https://lana.gov.ly

[4] . https://almalwalmassaref.com

[5] https://namaatamweel.ly

[6] https://assaraybank.com

5 .منهجية اختيار المستفيدين وإجراءات الإقراض

آلية التقديم: التقديم إلكترونيًا عبر موقع "نماء" أو عبر الفروع؛ ثم تقييم الجاهزية التشغيلية للمشروع، واستيفاء شروط القابلية للتسديد والمتوافقة مع سياسات التمويل الإسلامي[2].

مصاحبة ما بعد التمويل: متابعة استشارية وتدريبية لضمان الاستخدام الأمثل للتمويل واستدامة المشروع. هذه الخاصية مهمة في ممارسات التمويل الأصغر لرفع معدل النجاح وتقليل التعثر[3].

6 .النتائج والأثر (مؤشرات أداء حتى آخر تحديث متوفر)

مؤشرات تنفيذية مذكورة في بوابة المصرف/المبادرة تشير إلى تقديم خدمات لأكثر من 262 مستفيدًا وتواجد نشط في مدن: طرابلس، بنغازي، مصراتة، مع خطط للتوسع إلى سبها. (قد تتغير الأعداد مع تحديثات لاحقة — هذه أرقام منشورة على بوابة المصرف) .

الهدف عند الإطلاق (2000 مستفيد / 22 مليون دينار) يعطي مقياسًا للمدى الذي تحقق منه (مقارنةً بالأرقام الفعلية المنشورة حتى الآن يظهر أن البرنامج لا يزال في مراحل التوسع الأولى أو المرحلة القابلة للقياس)[4]

7 .التحديات والقيود

-**البيئة الليبية** غير المستقرة (سياسية واقتصادية) قد تؤثر على الطلب والقدرة على السداد.

-**قلة السيولة وتضخّم أسعار المدخلات** قد يقلل من فعالية التمويل المُقاس بالدينار ويزيد من التكلفة الحقيقية للمشروعات.

-**القدرة المؤسسية على المتابعة والتدريب** إذا ما توسع البرنامج بسرعة دون بناء قدرات كافية.

---

[1] https://www.findevgateway.org

2 https://namaatamweel.ly

[3] https://namaatamweel.ly.

[4] https://lana.gov.ly/

قابلية القياس وشفافية البيانات: الأرقام المتاحة عامة ومقتصرة على إعلانات ومواقع؛ قد يكون من الضروري تقارير سنوية مفصّلة قابلة للتدقيق لقياس الأثر الحقيقي لمبادة نماء على الاقتصاد الوطني.

أخيرا//

نماء تمويل" تمثل خطوة مهمة في مسار الشمول المالي في ليبيا، تجمع بين المُنتَج المصرفي الإسلامي والخدمات التمكينية. لتحقيق أثر طويل المدى، يُوصى بتعزيز أساليب القياس والحوكمة، وتوسيع الشراكات لتجاوز قيود السوق المحلية. مع التنفيذ المتقن، يمكن للمبادرة أن تساهم في تخفيف الفقر وخلق فرص دخل مستدامة لتمويل الاسر الليبية والمشروعات الصغرى ومتناهية الصغر.

سيناريو مقترح لآلية منح التمويل من المصارف الإسلامية بالتعاون مع حاضنات الأعمال لإنشاء وتمويل مشاريع صغرى وناشئة

هذا المقترح يتضمن استحداث هيئة تنسيق وطنية تسمى (**الهيئة الليبية لريادة الأعمال والتمويل الإسلامي» بقرار من الحكومة الليبية تحت إدارة كل من مصرف ليبيا المركزي ووزارة الاقتصاد تتولّى**:

- **حوكمة وتوحيد النماذج التعاقدية الشرعية للتمويلات المالية الإسلامية**
- **اعتماد الحاضنات الشريكة للمصارف الإسلامية**
- **إنشاء منطقة صناعية استثمارية وادارتها وتشغيلها.**
- **انشاء صندوق لضمان التمويلات والاشراف والرقابة عليها.**
- **انشاء لوحة متابعة وطنية مرتبطة بمؤشرات الأداء للمشاريع الممولة.**

وبوجود صندوق ضمان التمويلات الذي يقوم بضمان 80% من التمويلات المقدمة لأصحاب المشاريع الذين تم قبولهم من قبل المصارف الإسلامية وتأهيلهم من حاضنات الأعمال. هذا في ظلّ إنشاء منطقة صناعية استثمارية تنشؤها هيئة التنسيق الوطنية تتولى تخصيص الأراضي منها لإقامة هذه المشاريع. ثم بعد ذلك يبدأ المصرف في منح التمويل المطلوب على دفعات حسب الإنجاز ويقوم صندوق ضمان التمويلات بهمة الضمان وخلال ذلك تقوم إدارة الاستثمار بالمصرف الإسلامي المُموّل وحاضنة الأعمال الشريكة للمصرف

بمتابعة إنشاء المشروع وتقديم النصح والإرشاد وتقييم الانحرافات الى ان يتم اقفال ملف التمويل.

الملخص التنفيذي

يعالج هذا المقترح تحديًا رئيسيًا في بيئة الأعمال الليبية، وهو ندرة الأفكار الاستثمارية المدروسة والجاهزة للتمويل. يقترح النموذج تحول المصرف الإسلامي من جهة مستقبلة للأفكار الريادية إلى **مُطور ومُبتكر للفرص الريادية الاستثمارية** .يقوم المصرف بإعداد دراسات جدوى شاملة لمشاريع ذات أولوية وطنية واحتياج سوقي، ثم يعلن عنها للمستثمرين والرواد المؤهلين إداريًا وانضباطياً مما يسرع وتيرة التنفيذ، ويضمن جدوى المشروع مسبقًا، ويخفض معدلات الفشل بشكل كبير. يبقى دور **حاضنات الأعمال وصندوق ضمان التمويلات والمناطق الصناعية** محوريًا في تأهيل الكوادر وضمان التمويل وتوفير الأرض والبيئة المناسبة.

الركائز الأساسية للنموذج التمويلي المبتكر المقترح

1. **المصرف الإسلامي (مُطور الفرص)** :يتحول إلى منصة لإطلاق الاستثمارات ويقوم بواجب:
   - دراسة السوق وتحديد الفرص.
   - إعداد دراسات الجدوى المتكاملة.
   - "تجهيز" المشروع وتحديد هيكل التمويل المناسب له.
   - الإعلان عن "طرح الفرص الاستثمارية."
   - البدئ في منح التمويلات حسب نسب الانجاز لأصحاب المشاريع بعد ان تم تأهيلهم من قبل حاضنات الاعمال.
2. **المستثمر/صاحب المشروع (المُنفذ)** :يُختار بناءً على كفاءته الإدارية والقدرة على التنفيذ، وليس على فكرته.
3. **حاضنات الأعمال:** تركز على تأهيل وإعداد المديرين المنفذين والمتابعة والتوجيه والإرشاد .

4.**صندوق ضمان التمويلات** :صندوق حكومي مستقل مهمته الأساسية ضمان ما نسبته 80% من قيمة التمويلات المقدمة.

5.المنطقة الصناعية الاستثمارية: بنية تحتية متكاملة (أراضي، مرافق، خدمات) تُخصص للمشاريع المؤهلة، مما يقلل من التكاليف الأولية ويوفر بيئة عمل منظمة تنشئها هيئة التنسيق الوطني.

الدورة المستندية للنموذج التمويلي المقترح

المرحلة ما قبل البدء: تطوير الفرصة داخل المصرف (قبل الإعلان)

الغرض	الجهة المسؤولة	المستند المطلوب
تحديد القطاعات الواعدة وفرص السوق.	إدارة البحوث والاستثمار بالمصرف	تقرير دراسة السوق والفرص
الفرز الأولي لأفضل الفرص.	إدارة البحوث والاستثمار بالمصرف	دراسة جدوى مبدئية
الوقوف على المشاريع القابلة للنجاح	إدارة البحوث والاستثمار بالمصرف	دراسة الجدوى الشاملة :دراسة سوق مفصلة، دراسة فنية (إنتاج، تقنية)، دراسة مالية (التدفقات، العائد، نقطة التعادل)، تحليل المخاطر.
اعتماد الفرصة للإعلان عنها.	إدارة البحوث والاستثمار بالمصرف	"الفرصة الاستثمارية": ملخص تنفيذي لدراسة الجدوى، هيكل التمويل المقترح، المبلغ المطلوب، المؤهلات والقدرات المطلوبة في المدير المنفذ.

المرحلة الأولى: الإعلان واختيار المنفذ (الشهر 1)

الغرض	الجهة المستلمة	الجهة المسؤولة	المستند المطلوب
التعريف بالفرص المتاحة.	الجمهور / المستثمرين	المصرف الإسلامي	نشر "كتاب الفرص الاستثمارية" (مادي والكتروني)
التقدم للكفاءة الإدارية.	حاضنة الاعمال	المستثمر / المدير المنفذ	نموذج طلب التقدم لفرصة استثمارية (بيانات شخصية، سيرة ذاتية، خبرات سابقة)
الترشيح النهائي للموافقة على المنفذ.	إدارة الاستثمار بالمصرف	حاضنة الاعمال	تقرير التقييم من الحاضنة

المرحلة الثانية: التأهيل والتدريب (الشهران 2-3)

الغرض	الجهة المستلمة	الجهة المسؤولة	المستند المطلوب
تدريب وتاهيل وصقل الفرق الفائزة التمويلات	المصرف الاسلامي	حاضنة الاعمال	اتفاقية التاهيل: تتم بين المصرف والحاضنة تقوم فيها الحاضنة بتدريب الفائزين على كيفية إدارة المشروع وتأهيل المنفذ ليقوم بتنفيذ المشروع حسب *دراسة الجدوى المعتمدة*
تفصيل الخطة على اساس شهري وأسبوعي.	إدارة الاستثمار بالمصرف	حاضنة الاعمال (بمساعدة المنفذ)	خطة العمل التنفيذية (مستمدة من دراسة الجدوى)

تخصيص الأرض للمشروع المؤهل.	إدارة المنطقة الصناعية الاستثمارية	إدارة الاستثمار بالمصرف	طلب تخصيص ارض (مرفق به دراسة الجدوى المعدة من المصرف)

المرحلة الثالثة: التمويل والتنفيذ (الأشهر 4–12)

الغرض	الجهة المستلمة	الجهة المسؤولة	المستند المطلوب
التمويل.	صاحب المشروع	إدارة الاستثمار بالمصرف	عقد التمويل الإسلامي (يُبنى على اساس دراسة الجدوى المعدة مسبقاً)
تقليل المخاطر.	إدارة الاستثمار بالمصرف	صندوق ضمان التمويلات	عقد ضمان من صندوق ضمان التمويلات
الكشف المبكر عن أي انحراف.	إدارة الاستثمار بالمصرف	الحاضنة + إدارة الاستثمار بالمشروع	نموذج المتابعة والمقارنة :يقارن الأداء الفعلي (مالي، تشغيلي) بالمؤشرات الأساسية من دراسة الجدوى.
صرف الدفعات.	إدارة الاستثمار بالمصرف	تقدم من المشروع ثم تعتمد من قبل الحاضنة	تقارير إنجاز معتمدة للمصرف

المرحلة الرابعة: التشغيل والسداد

الغرض	الجهة المستلمة	الجهة المسؤولة	المستند المطلوب
متابعة قدرة المشروع على سداد أقساطه	إدارة الاستثمار بالمصرف	صاحب المشروع	تقارير الأداء التشغيلي والمالي (قوائم الدخل، قوائم المركز المالي، قوائم التدفقات النقدية)
إثبات استلام حصص الأرباح أو أقساط السداد	صاحب المشروع	إدارة الاستثمار بالمصرف	إشعارات السداد (وفق ما نص عليه العقد)
إغلاق ملف التمويل بنجاح	صاحب المشروع + السجل التجاري	إدارة الاستثمار بالمصرف	محاضر تسليم نهائي بعد اكتمال السداد ونقل الملكية بالكامل
تعويض المصرف عن الخسائر وتحويل ملف المشروع للهيئة	صندوق ضمان التمويلات	المصرف الإسلامي	في حال التعثر: إشعار تعثر ثم تفعيل عقد الضمان واسترداد 80% من المبلغ المضمون وانتقال الملكية من المصرف الإسلامي إلى صندوق ضمان التمويلات

تقييم الانحرافات وإدارة المخاطر

- **الانحرافات المالية**:عبر مقارنة التدفقات النقدية الفعلية بالمتوقعة في دراسة الجدوى المالية وعند وجود انحراف سلبي، تقوم إدارة الاستثمار بالمصرف الإسلامي وحاضنة الأعمال بتحليل السبب (ازدياد المصاريف التشغيلية مثلا أو انخفاض المبيعات) ووضع خطط علاج فورية.

-**انحرافات جدول التنفيذ**:مقارنة التقدم الفعلي في الإنشاء بالجدول الزمني المقدر وفي حالة وجود تأخير يتم دراسة أسبابه وإعادة جدولة الدفعات التمويلية وفقاً له.

-**دور صندوق الضمان التمويلات**: في حال فشل المشروع رغم كل جهود الدعم والمساندة، يتقدم المصرف الإسلامي بطلب لتحصيل قيمة الضمان الأمر الذي يقلص من خسائره ويُسمح للصندوق بإعادة تأهيل المشروع المتعثر أو بيعه لطرف آخر.

مزايا النموذج التمويلي المبتكر القائم على تقديم المصرف الإسلامي للفرص الاستثمارية

1. **خفض المخاطر**:المخاطر التنفيذية تكون في هذا النّسق أقل لأن الفرصة الاستثمارية مدروسة مسبقًا والمخاطر السوقية تكون محدودة بسبب وجود دراسة سوق أعدها المصرف الإسلامي.
2. **جذب فئة عملاء جدد** :الأشخاص ذوو المهارات الإدارية، وليس لديهم أفكار وخبرة في تطويرها.
3. **سرعة التنفيذ** :تقل المدة بين التقديم والتنفيذ بشكل كبير بسبب وجود الدراسة الجاهزة للمشروع.
4. **ضمان الجدوى** :يتم تنفيذ مشاريع مضمونة الجدوى مسبقًا، مما يزيد من معدل نجاح المحفظة الاستثمارية للمصرف. الإسلامي
5. **الالتزام بالأولويات الوطنية** :يمكن للمصرف التركيز على تطوير مشاريع في قطاعات إستراتيجية تدعم خطة التنمية الوطنية.
6. **تقليل معدلات النصب والاحتيال:** حيث ان بعض طالبي التمويلات يتقدمون بطلب تمويلات لمشاريع غير حقيقية.
7. **القضاء على التلاعب والمحاباة:** حيث قد يقوم بها بعض موظفي المصرف عبر منح تمويلات لغير مستحقيها، ولكن بعد تطبيق هذا النموذج التمويلي المقترح وإشراك أطراف أخرى في منح التمويلات يفترض ان يتم القضاء على هذا الأمر.

مؤشرات قياس الاداء للنموذج المقترح

اقترح الباحث إقامة ثلاث مقاييس لمتابعة الاداء

1. **مؤشرات الأداء حسب المشاريع** (لقياس نجاح كل مشروع على حدة)
2. **مؤشرات آداء محفظة الإستثمار** (قياس آداء المصرف الإسلامي)
3. **مؤشرات الأثر الاقتصادي والاجتماعي** (لقياس فاعلية النموذج على الاقتصاد الوطني)

1-مؤشرات الأداء حسب المشاريع (تتم من قبل إدارة الاستثمار بالمصرف الإسلامي وحاضنة الأعمال)

الوصف / طريقة الحساب	المؤشر	الفئة

(مدّة الإنجاز الفعلي– المدة المخططة) / المدة المخططة × 100	الانحراف عن الجدول الزمني للتنفيذ	الجدولة
(التكلفة الفعلية – التكلفة المخطط لها) / التكلفة المخطط لها × 100	الانحراف عن الميزانية	التكلفة
(الإيراد الفعلي – الإيراد المخطط) / الإيراد المخطط × 100	الانحراف عن خطة الإيرادات	الإيرادات
عدد الأشهر اللازمة لتساوي الإيرادات مع التكاليف الكلية.	وقت الوصول إلى نقطة التعادل	القدرة على الربحية
صافي الدخل التشغيلي / إجمالي أقساط السداد للفترة.	نسبة تغطية خدمة الدين	الملاءة المالية
نسبة الأقساط المسددة في موعدها إلى إجمالي الأقساط المستحقة.	معدل السداد	الجدارة الائتمانية

2.مؤشرات أداء محفظة الاستثمار (من قبل إدارة المخاطر والإدارة العليا في المصرف الإسلامي)

الوصف / طريقة الحساب	المؤشر	الفئة
إجمالي المشاريع التي في مرحلة من التنفيذ – التشغيل.	عدد المشاريع النشطة	النمو
إجمالي قيمة التمويلات في محفظة المصرف التمويلية .	حجم محفظة التمويل	حجم التمويلات
(المشاريع المتعثرة / إجمالي المشاريع) × 100	معدل التعثر	جودة المشاريع الممولة
(صافي ربح المحفظة / إجمالي استثمارات التمويلات الممنوحة) × 100.	العائد على الاستثمار (ROI)	العائد
(المطالبات المحصلة من صندوق الضمان / إجمالي المطالبات المقدمة) × 100.	نسبة الاستفادة من الضمان	نسبة تحصيل الضمان
متوسط المدة من تاريخ التقديم إلى تاريخ صرف الدفعة الأولى (بالأيام).	متوسط وقت عملية التمويل	الكفاءة
إجمالي تكاليف المراقبة والمتابعة / إجمالي قيمة المحفظة.	تكلفة إدارة التمويل	تكلفة التمويل

3.مؤشرات الأثر الاقتصادي والاجتماعي (بواسطة الهيئة الليبية لريادة الاعمال والتمويلات الاسلامية)

قاعدة البيانات المركزية للهيئة الوطنية

الوصف / طريقة الحساب	المؤشر	الفئة
عدد الوظائف الدائمة التي أوجدها المشروع) بعد استبعاد الوظائف التي ألغيت.	صافي عدد الوظائف المستحدثة	التوظيف
المشتريات من السوق المحلي (مواد، عمالة، خدمات) / إجمالي النفقات × 100	نسبة المكون المحلي في المشروع	التنمية
توزيع المشاريع على القطاعات صناعة، زراعة، خدمات، تكنولوجيا.	توزيع المشاريع على القطاعات	التنويع الاقتصادي
نسبة نجاح المشاريع الممولة والمستفادة من النموذج التمويلي المقترح	معدل نجاح المشاريع المنفذة	النجاح

التصحيح :عندما ينحرف مؤشر ما عن مساره

-إنذار مبكر من المصرف الممول للعميل.

-اجتماع طارئ للمصرف الممول مع الحاضنة لوضع خطة علاج.

-في حال استمرار الانحراف، يتم إشراك صندوق ضمان التمويلات تحت رعاية ومراقبة واشراف" الهيئة الليبية لريادة الاعمال والتمويلات الإسلامية" مبكرًا للتدخل واستبدال الإدارة أو إعادة الهيكلة للمشروع.

هذه المؤشرات تحول النموذج من فكرة نظرية إلى **برنامج قياسي**، يمكن محاسبته، وتحسينه باستمرار، مما يزيد من مصداقيته وجدواه وفرص نجاحه على ارض الواقع بما يسهم في الرفع من الناتج المحلي وخلق فرص عمل إضافية وتقليص الضغط على العملة الصعبة من خلال توطين الصناعة والمساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

دور الهيئة الرقابية والاشرافية العليا وحدة التنسيق الوطنية "الهيئة الليبية لريادة الأعمال والتمويل الإسلامي" في هيكل النموذج التمويلي المبتكر

1. **الحوكمة والتنظيم**:وضع الإطار العام والسياسات الملزمة لجميع الأطراف (المصارف، الحاضنات، صندوق الضمان، المنطقة الصناعة الاستثمارية).
2. **توحيد النماذج**:إعداد النماذج التعاقدية والشرعية لضمان العدالة والشفافية وتقليل النزاعات
3. **اعتماد الحاضنات**:وضع معايير لاختيار واعتماد الحاضنات الشريكة، وضمان جودتها.
4. **إنشاء المنطقة الصناعية الاستثمارية** لغرض تخصيص الأراضي للمشاريع الممولة.
5. **الإشراف على صندوق الضمان**:العمل كجهة رقابية عليا على صندوق ضمان التمويلات، ومراقبة أدائه المالي.
6. **المتابعة والرقابة**:إدارة "لوحة المتابعة الوطنية" التي تجمع بيانات ومؤشرات الأداء من جميع الأطراف لتقييم صحة المنظومة التمويلية ككل.

الدورة المستندية لدمج وحدة التنسيق الوطنية"الهيئة الليبية لريادة الاعمال والتمويلات الإسلامية" وآليات تواصلها مع أطراف النموذج التمويلي المبتكر

الغرض (بوجود الوحدة)	الجهة المستلمة	الجهة المسؤولة	المستند المطلوب
الإطار التنظيمي الملزم للجميع	جميع الأطراف)	وحدة التنسيق الوطنية	دليل السياسات والإجراءات المعتمد
ضمان التوحيد القياسي والامتثال الشرعي	جميع الأطراف	وحدة التنسيق الوطنية	النماذج التعاقدية والشرعية الموحدة
إجازة للحاضنة بالعمل في المنظومة	الحاضنة والمصارف	وحدة التنسيق الوطنية	شهادة اعتماد الحاضنة
الحصول على موافقة على جدوى الفرصة	وحدة التنسيق الوطنية	المصرف الإسلامي	طلب اعتماد دراسة الجدوى
إطلاع الجهات العليا على أداء المنظومة	المركزي/ وزارة الاقتصاد	وحدة التنسيق الوطنية	تقارير الرقابة والتدقيق الدوري
تغذية قاعدة البيانات المركزية للهيئة الوطنية	لوحة المتابعة الوطنية	جميع الأطراف	بيانات مؤشرات الأداء (تغذية راجعة)

أخيرا //هذا المقترح التمويلي المبتكر بكامل تفاصيله (الجمع بين كل هذه العناصر في نموذج واحد) لم يسبق تداوله بهذه الصورة المتكاملة في مرجع أو بحث واحد معروف حسب بحث

ومعرفة الباحث. ومع ذلك، فإن جميع مكوناته الفردية لها سوابق قوية وأصول راسخة في الأدبيات الأكاديمية والممارسة العملية.

ويعتبر هذا النموذج تحولاً استراتيجياً للمصارف الإسلامية من مجرد ممولين إلى شركاء فاعلين في التنمية الاقتصادية.

الابتكار والحداثة في النموذج التمويلي المقترح:

الابتكار هنا لا يتجسد في اختراع عنصر جديد من العدم، بل في الدمج بين عدة أطراف في إطار واحد متكامل متناسق لمعالجة مشكلة الحصول على التمويل المصرفي الذي يسهم في توطين الصناعة وودعم قطاع الشركات الناشئة وبالتالي فان القيمة المضافة تتمثل في:

1. التكامل: الجمع بين (حاضنات الأعمال + صندوق ضمان التمويلات + منطقة صناعية استثمارية + تمويل مصرفي إسلامي+ هيئة تنسيق وطنية) بهذه الصورة الواضحة والمترابطة في نموذج واحد.

2. التسلسل المنطقي: الدورة المستندية والمراحل تُظهر شرحا واضحا لتفاعل هذه الأطراف معًا بشكل عملي.

3. سيناريو النموذج التمويلي المقترح: تحويل دور المصرف الإسلامي دور الممول إلى دور المطور للفرص الاستثمارية هو تطور نوعي ويعتبر إضافة مبتكرة خصوصا فيما يتعلق بالواقع الليبي.

مناقشة النتائج الخاصة بالمقابلات الشخصية:

تمحورت المناقشات التي أجراها الباحث حول المحاور الرئيسية التي طرحتها أسئلة المقابلة، وهي الدور الحالي للمصارف الإسلامية في دعم الشركات الناشئة، وإمكانية تفعيل نموذج تمويلي مبتكر بالتعاون مع حاضنات الأعمال، والتحديات المصاحبة لذلك، والشكل الأمثل للتعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الاعمال. وقد كشفت الآراء للمشاركين عن عدة نتائج يمكن تحليلها على النحو التالي:

1. الدور الحالي للمصارف الإسلامية: محدودية:

أكدت جميع آراء المسؤولين أن الدور الحالي للمصارف الإسلامية في ليبيا في دعم قطاع ريادة الأعمال محدود جدا ويكاد يكون معدوماً. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اعتمادها على نماذج تمويلية تقليدية، مثل المرابحة، التي تركز على تمويل الأصول الملموسة وتتطلب

ضمانات يصعب على الشركات الناشئة توفيرها ناهيك ان هذه الصيغة من التمويل لا تتناسب دائما وطبيعة التمويل المناسب للأغراض المختلفة للشركات الناشئة كالمضاربة والتمويل بالمشاركة والاجارة المنتهية بالتمليك. هذا الجمود التمويلي لا يتماشى مع الطبيعة الديناميكية للشركات الناشئة التي غالبًا ما تكون أصولها غير مادية وتعتمد على الأفكار والابتكار. هذا الوضع خلق "فجوة تمويلية مهمة" على صعيد المنتجات التمويلية يعاني منها قطاع ريادة الأعمال في ليبيا.

2. إمكانية التفعيل: رؤية إيجابية مشروطة:

أظهرت آراء المسؤولين تفاؤلاً بشأن إمكانية تطبيق نموذج التمويل المبتكر الذي يدمج المصارف الإسلامية مع حاضنات الأعمال. ورأى المشاركون أن هذا النموذج يحمل في طياته فرصة لسد الفجوة التمويلية، ولكنه يتطلب عوامل تمكينية قوية. من أبرز هذه العوامل هي وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، ودعم من المصرف المركزي الليبي، وتغيير في الثقافة المصرفية من التركيز على الضمانات إلى دراسات جدوى المشاريع الواعدة كذلك وجود دعم حكومي.

3. التحديات: من الجانب المؤسسي إلى الجانب الشرعي:

تم تحديد مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق هذا النموذج، ويمكن تصنيفها إلى:

- **تحديات مؤسسية:** تتعلق بمقاومة التغيير داخل المصارف، وغياب الخبرة والكفاءات اللازمة لتقييم ومتابعة المشاريع الممولة.
- **تحديات قانونية وتنظيمية:** تتمثل في عدم وجود قوانين ولوائح محددة تدعم منتجات تمويلية جديدة قائمة على المشاركة في المخاطر بدلاً من الديون.
- **تحديات شرعية:** وتتمثل في الحاجة إلى وضع إطار فقهي يضمن التوافق التام للنموذج مع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة في عقود المشاركة التي تتطلب مرونة عالية.
- **تحديات بيئية:** تتعلق بالظروف العامة في البيئة الليبية، مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

4. الشكل الأمثل للتعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الاعمال: جدل بين الملكية والشراكة:

تباينت الآراء حول الشكل الأفضل للتعاون بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال. أغلبية الآراء فضّلت نموذج "الشراكات الاستراتيجية". هذا التفضيل يعود إلى قناعة بأن المصارف يجب أن تركز على دورها التمويلي، بينما تترك مهمة احتضان المشاريع وتوجيهها ومتابعتها للجهات المتخصصة (الحاضنات)، مما يقلل من المخاطر التشغيلية والمالية على المصرف.

من جهة أخرى، رأى البعض أن "الإنشاء والإدارة الذاتية" قد يمنح المصرف سيطرة أكبر ويسمح له بإنشاء نظام متكامل يتماشى تمامًا مع أهدافه ورؤيته.

الخاتمة:

يقدم التمويل المصرفي الإسلامي، حلاً واعداً لسد فجوة التمويل التي تعاني منها الشركات الناشئة، ويدعم قطاع ريادة الأعمال بشكل يتوافق مع قيم المخاطرة والربحية والمسؤولية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن التحديات الجسيمة التي تواجهها المصارف الإسلامية (المخاطرة، التكلفة، المعلومات) وتلك التي تعاني منها الشركات الناشئة نفسها (ضعف الهيكل، نقص الخبرة، المخاطر التشغيلية) تشكل عوائق حقيقية امامها. وهنا يظهر دور حاضنات الأعمال كحلقة وصل محورية. فمن خلال تقديم الدعم غير المالي الشامل (الإرشاد، التدريب، البنية التحتية، الشبكات، التحقق من الجدوى، المتابعة)، تعمل على تهيئة الشركات الناشئة وتقويتها، مما يرفع من جدارتها الائتمانية ويقلل من المخاطر المتوقعة.

وحري بالذكر، أن التعاون الاستراتيجي بين المصارف الإسلامية وحاضنات الأعمال يمكن أن يشكل نموذجاً مبتكراً وفعالاً للتغلب على تحديات المعلومات وارتفاع تكاليف التقييم والمتابعة. وبالتالي، فإن تفعيل هذا التعاون عبر هذا النموذج التمويلي المبتكر ليس فقط وسيلة لتوطين الصناعة وتشجيع ريادة الأعمال عبر اقترح مشاريع وتمويلها بما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بل هو أيضاً سبيل للمصارف الإسلامية لتحقيق دورها التنموي، وتنويع محفظتها الاستثمارية، وزيادة معدلات الدوران والربحية لديها والمشاركة في دفع عجلة الابتكار وخلق فرص العمل والقضاء على البطالة.

ويتطلب نجاح هذا النموذج التزاماً من المصارف بتطوير كفاءاتها في تقييم المشاريع الناشئة، وابتكارها لصيغ تمويلية تتماشى وطبيعية ومتطلبات تلك الشركات، وقيامها بالدور التنموي الملقى على عاتقها والذي ينسجم مع المسؤولية الاجتماعية ولا يتعارض وهدف تحقيق الربحية لديها.

كذلك استعداداً من الحاضنات لفهم آليات التمويل الإسلامي، ودعماً من الجهات التنظيمية لخلق بيئة ملائمة وداعمة لقطاع ريادة الاعمال بالشكل الذي يخلق قيمة مضافة ويعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام في الدولة الليبية.

أخيرا قيام الحكومة الليبية بدورها عبر استحداث هيئة التنسيق الوطني كجهة رقابية واشرافية تكون مسؤولة عن إنشاء صندوق ضمان التمويلات ومراقبة المشروع التمويلي التنموي بشكل كامل، وقيام المصرف المركزي بتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية والاشرافية لعمل المصارف الإسلامية في ليبيا والقيام بالدور المناط بها.

التوصيات:

-العمل على وضع إطار قانوني وتشريعي محفز يدعم التمويل القائم على المشاركة في المخاطر وحقوق الملكية للشركات الناشئة.

-إطلاق، مبادرات وطنية لتمويل الشركات الناشئة، وتوفير حوافز للمصارف لتبني النموذج التمويلي المبتكر.

-تسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات عن المشاريع الناشئة لبناء الثقة وتقليل المخاطر.

-إعادة المصارف الإسلامية النظر في منتجاتها التمويلية، وتطوير عقود جديدة مبنية على المشاركة والمضاربة لتلبية احتياجات ريادة الأعمال.

-تبني نموذج "الشراكات " مع حاضنات الأعمال، لما يوفره من كفاءة وفعالية في إدارة المخاطر.

-الاستثمار في بناء القدرات الداخلية للموظفين، وتدريبهم على تقييم المشاريع المبتكرة وفهم احتياجات رواد الأعمال.

-العمل على بناء شراكات استراتيجية مع المصارف الإسلامية، وتسهيل عملية التواصل وتقديم البيانات اللازمة للمساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية.

- حث المصارف الإسلامية على عقد شراكات استراتيجية مع حاضنات الاعمال.

- تخصيص أراضي من قبل الدولة لإنشاء المناطق الصناعية الاستثمارية.

-استحداث هيئة التنسيق الوطني" الهيئة الليبية لريادة الأعمال والتمويلات الإسلامية". او إعادة هيكلة البرنامج الوطني لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة. بحيث تتولى انشاء صندوق تحت مسمى صندوق ضمان التمويلات والاشراف والرقابة عليها وانشاء لوحة متابعة وطنية مرتبطة بمؤشرات الأداء للبرنامج التمويلي والمشاريع المنفذة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية:

1. أبو منجل، المبروك. (2021). أثر ثقافة المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 8.(1)

2. البراني، سليمان أحمد، والوريدي، عبد الرحمن أحمد. (2019). معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا. المؤتمر العلمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (ص. 51-70).

3. الكراسنة إبراهيم 2013 المصارف الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات صندوق النقد العربي أبو ظبي الامارات العربية المتحدة . https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/islamic-banks-conceptual-framework-challenges.pdf

4. بعارة، عبد السلام. (2015). معوقات التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، 55(2)، 485-515.

5. بن جيمة، مريم، بن جيمة، نصيرة، والوالي، فاطمة. (2021). آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، 519-531.

6. بن سالم، سعدية، بوحرب، حكيم. (2021). تحديات منظومة التمويل المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 5(1)، 226-243.

7. بن شلاط، مصطفى. (2023). دراسة تقييمية لحاضنات الأعمال وصيغ التمويل المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 12(1)، 454-469.

8. برهيمي، سيف الدين. (2022). دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة. https://dspace.univ-bba.dz/bitstreams/f67b797c-b89d-4874-ac99-cc81ea6c8dcd/download

9. الصويعي، خليفة. (2018). واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 1(4)، 228-255.

10. طبابيبة، صليحة، ويعقوب، فريال. (2022). الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي (رسالة ماجستير). جامعة قالمة، الجزائر.

https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/13249

11. عبد الجليل، وليد. (2025). التمويل الجماعي الإسلامي ومقومات تطبيقه في بيئة الأعمال الليبية. المؤتمر الثاني لطلبة الدراسات العليا، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم ص.(712-690)

https://izu.edu.tr/docs/default-source/default-document-library/kongre_bildiri_kitabi__09_10_2025.pdf?sfvrsn=9aa08a2c_0

12. علا، السيد. (2018). التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي): التجربة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(4)، 7-40.

13. العماري، مباركة سالم. (2019). مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. في المؤتمر العلمي حول ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (ص. 14-33).

14. غريبي، خ. (2025). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة المصارف الإسلامية في قطر. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.

15. بالعياش، ميادة، وطويل، ياسمينة. (2020). آليات التمويل في المصارف الإسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(1)، 251-274.

16. خلف الله، الهادي رحومه، المبروك عبد الله، والزلعوطي، أحمد موسى. (2019). دور حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. المؤتمر العلمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (ص. 225-243).

17. الحيالي، مجيد. (2020). دور حاضنات الأعمال الممثلة بالجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2000-2010 . Journal of Economics and Administrative Sciences, 26(120), 353-368.

18. حسيني، نسيبة. (2013). رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

19. جهان، مرواني. (2020). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية الشركات الناشئة (رسالة ماجستير). جامعة بسكرة، الجزائر. http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/17417

20. قدار، نريمان، ونعامة، خديجة. (2021). شركات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة (رسالة ماجستير). جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

21. لخديمي، عبد الحميد، وبن نافلة، نصيرة. (2021). دور المصارف الإسلامية في تمويل مشاريع المقاولاتية الناشئة. في مؤتمر إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر (ص. 54-68).

22. هشام، معطا الله، والأمين، غشي. (2021). دور المصارف التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة (رسالة ماجستير). جامعة غرداية، الجزائر. https://dspace.univ-ghardaia.edu.dz/xmlui/handle/123456789/3318

المواقع الالكترونية:

https://lana.gov.ly/

https://www.findevgateway.org/ar/

https://almalwalmassaref.com/

https://namaatamweel.ly/

https://www.reinsagcy.com/ar/blog/أهمية-حاضنات-الأعمال-في-دعم-المشاريع-الناشئة

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

1. Abozaid, A. (2016). Critical Review of the Tools of Ijtihād Used in Islamic Finance. *Islamic Economic Studies*. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3156236

2. Ahmed, H. (2022). Entrepreneurial finance, agency problems and Islamic ethics. *Taylor & Francis*. Retrieved

from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13691066.2022.2067017

3. Alam, N. (2017). *Islamic finance a practical perspective*. Springer. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-319-66559-7.pdf

4. Alamad, S. (2019). *Financial and accounting principles in Islamic finance*. Springer. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-030-16299-3.pdf

5. Alawamleh, M., Francis, Y. H., & Alawamleh, K. J. (2023). Entrepreneurship challenges: the case of Jordanian start-ups. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, *12*(1), 21.

6. Alhammadi, S. (2024). Islamic finance as a driver for enhancing economic sustainability and innovation in the GCC. Retrieved from https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JSTPM-11-2023-0206/full/html

7. Alshater, M. M. (2022). Fintech in Islamic finance literature: A review (2017–2022). *Heliyon / PMC*. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9437812/

8. Alshater, M., Khan, A., Hassan, M., & Paltrinieri, A. (2022). Islamic banking: past, present and future. Retrieved from https://manara.qnl.qa/articles/journal_contribution/Islamic_Banking_Past_Present_and_Future/28651505/1

9. Ballack, E. (2019). The concept of Arab-Muslim finance as a component of Islamic economic model. *Бізнес-навігатор*. Retrieved from http://www.irbis-nbuv.gov.ua/cgi-bin/irbis_nbuv/cgiirbis_64.exe?C21COM=2&I21DBN=UJRN&P21DBN=UJRN&IMAGE_FILE_DOWNLOAD=1&Image_file_name=PDF/bnav_2019_1_5.pdf

10. *Case Studies on Innovations in Islamic Finance*. (2024). Selected case studies in Malaysia and Indonesia. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/374582221_Case_Studies_on_Innovations_in_Islamic_Finance

11. Daly, S. & Frikha, M. (2016). Islamic finance: Basic principles and contributions in financing economic. *Journal of the Knowledge Economy*. https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-014-0222-7

12. Dar, H. (2013). Islamic financial innovation: tools and trends. *Journal of Emerging Economies and Islamic Research*. https://journal.uitm.edu.my/ojs/index.php/JEEIR/article/view/6359

13. Dawood, H., Al Zadjali, D. F., Al Rawahi, M., Karim, D. S., & Hazik, D. M. (2022). Business trends & challenges in Islamic FinTech: A systematic literature review. *F1000Research*, *11*, 329. https://doi.org/10.12688/f1000research.109400.1

14. Disli, M. (2022). Favoring the small and the plenty: Islamic banking for MSMEs. *ScienceDirect*. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0939362522001133

15. Elasrag, H. (2011). *دور التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الصغرة والمتوسطة*[The Role of Islamic Finance in Developing Small and Micro Projects]. SSRN. https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1951454_code396673.pdf?abstractid=1951454&mirid=1

16. Findevgateway. (n.d.). *Characteristics and the impact of Islamic finance on small and medium enterprises* (Arabic PDF). https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-characteristics-and-the-impact-of-islamic-finance-on-the-small-and-medium-enterprises-93569_0.pdf

17. Güney, N. (2024). Maqāsid Al-Sharī'a in Islamic Finance: A Critical Analysis of Modern Discourses. *Religions*, *15*(1). https://www.mdpi.com/2077-1444/15/1/114

18. Habib, S. (2018). *Fundamentals of Islamic finance and banking*. Retrieved from https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=ivRlDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PR15&dq=Islamic+banking+finance+principles+modern+Arabic+references&ots=ztms0T6vq6&sig=9GVKsJv17H_cmSzrxYtxdfuuPdw

19. IFSB. (2023). *Entrepreneurship, Islamic Finance and SME Financing*. Islamic Financial Services Board. https://www.ifsb.org/wp-

content/uploads/2023/10/Entrepreneurship-Islamic-Finance-and-SME-Financing_En.pdf

20. Iqbal, Z. & Mirakhor, A. (2011). *An introduction to Islamic finance: Theory and practice*. Retrieved from https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=SbVUt5X0R5MC&oi=fnd&pg=PT13&dq=Islamic+banking+finance+principles+modern+Arabic+references&ots=MrbxnAUxxy&sig=pguN6BExeYvm7NMUBNoD89_Zbk8

21. Korityak, A., & Fichtel, T. (2012). Growth-Oriented Start-Ups-Factors Influencing Financing Decisions.

22. Kooli, C. & Shanikat, M. (2022). Towards a new model of productive Islamic financial mechanisms. *Inderscience*. https://www.inderscienceonline.com/doi/abs/10.1504/IJBPM.2022.119551

23. Kuanova, L., Sagiyeva, R., & Shirazi, N. (2021). Islamic social finance: a literature review and future research directions. *Emerald Insight*. https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JIABR-11-2020-0356/full/html

24. Le Trinh, T. (2019). Factors Affecting Startup Performance Of Small And Medium-Sized Enterprises In Danang City. *Entrepreneurial Business And Economics Review*, *7*(3), 187-203.

25. Rafiki, A. (2021). Islamic incubators. *ResearchGate*. https://www.researchgate.net/publication/350602859_v18i13_22-23_Islamic_incubators

26. Rejeb, A., Rejeb, K., & Zailani, S. (2024). Tracing knowledge diffusion flows in Islamic finance research: a main path analysis. *Emerald*. https://www.emerald.com/jiabr/article/doi/10.1108/JIABR-10-2023-0344/1257230

28.Utama, R.C. (2023). Sharia startup development model through incubators. *eJournal*.